الفصل الأول

ثورة الخميني

تنامي الغضب الشعبي ضد الشاه، يقابله تراخي الأجهزة الأمنية والعسكرية، وعلى الرغم من ذلك قد قيل: إن السافاك قد قتل ٦٠ ألفًا من المتظاهرين، وإن اليهودي الإيراني حبيب الله القانيان الذي قدم مبلغ ٥٠٠ مليون، ليفدي بها نفسه من حكم الإعدام، رفضت السلطات ذلك، وتم إعدامه. وهذا قليل من كثير، هذا ما نقله الكاتب فهمي هويدي في كتابه (إيران من الداخل)، نقلًا عن الشيخ محمودي صفحة ٢٠٨ الطبعة الثانية، حيث أُجبر الشاه على ترك إيران، وتسليم مقاليد الحكم إلى (بختيار)، على أمل أن يقوم بتهدئة الشعب[١]. وقد كان الجيش الإيراني مواليًا للشاه، وتم تسليحه بالأسلحة الأمريكية، وساعدت أمريكا في تدريبه، ولكن الثورة الإيرانية منذ بدايتها عملت على خلخلة الولاء للشاه، ونقل الولاء إلى الوطن والإسلام عمومًا، والذي تمثل فيما بعد بالخميني، فحصل انشقاق داخل الجيش، وازداد التخلي عن الولاء للشاه، وما حصل من مظاهرات واضطرابات تظهر بوضوح هذا الانشقاق، الذي بدأ ولاؤه للشاه يضعف يومًا بعد يوم، إلى أن عم بقية أقسام القوة العسكرية، وقد فصل الكاتب جعفر حسين في كتابه (الثورة الإسلامية في إيران) كيف تم تحييد الجيش وتوقفه عن إطلاق النار ضد المتظاهرين[٢]؟ وعدم رجوع الشاه إلى إيران، كما حصل ذلك في ثورة (مصدق)، وقد ذكر إدور سابليه في كتابه (إيران مستودع البارود): أن الحسن الثاني ملك المغرب قد قال له عند لجوء

(١) محمد حسنين هيكل: مَدافع آية الله، القاهرة، دار الشروق، ١٩٨٨م، ص١٠١.

(٢) جعفر حسين نزار: الثورة الإسلامية في إيران وقائع وأحداث، ص١٠٥، وما بعدها، الدار الإسلامية ١٩٧٩م.

الشاه إليه: «أراد كارتر أن يتخلص منه، لأن نظامه قد تجاوز في استبداديته الحدود»[١]، ونقل أن الشاه قد قال للملك: إن شركات النفط قد تعمدت خفض الإنتاج، وتدني الأسعار، كي تسقطني. ونقل أيضًا أن الشاه قد قال: إنه أرسل بعثات الطلبة الدراسية إلى روسيا وأمريكا، فيرجعون من روسيا راضين عنا، ويرجع طلبتنا من أمريكا ساخطين. «كما نقل أن الشاه قال لملك المغرب: إن الخميني الموجود في باريس يتلقى الدعم من تلك الخيوط المرتبطة بأصابع أولئك الذين يحاربون نظام حكمي». وأن الشاه قد قال: إن كارتر حينما زاره سنة ١٩٧٧م، قال له: «إن إيران جزيرة الاستقرار في إحدى أشد المناطق اضطرابًا في العالم». كما نقل أن المستشارين الأمريكان الذين يعملون في الجيش الإيراني: «يشتغلون لحساب شركات الأسلحة» في مقابل عمولات كبيرة، ولكن بخلاف ذلك أورد رجل المخابرات الأمريكي ما يلز كوبلا ند في كتابه (حياة ما يلز كوبلا ند): إن المخابرات الأمريكية قد نصحت الشاه بوجوب التخلص من ظاهرة الفساد، التي شاعت في إيران، وأنها تسبب السخط الشعبي عليه، كما ذكر أن الرئيس كارتر كان يعلم هذه الحقيقة، فكيف يستقيم ما نقله الشاه عن مدح كارتر لنظامه[٢]، واستنتج الملك الحسن الثاني أن سقوط الشاه يرجع للأسباب الآتية:

- التعديل الأخير للدستور الإيراني.
- احتفاله الباذخ بمرور ٢٥٠٠ سنة على تأسيس إيران.
- تغيير التاريخ الهجري في البلاد.
- اعتقاده بوجود ملكية علمانية في دولة إسلامية.
- سلم الحكم لرئيس وزراء يمثل حزبًا واحدًا فقط.

---

(١) ما يلز كوبلا ند: حياة ما يلز كوبلا ند، ص٣٥٢، وما بعدها، ترجمة صادق عبد علي الركابي، بيروت، مكتبة مدبولي ٢٠٠٧م.

(٢) برنار أوركاد: جغرافيا إيران السياسية، ص٥٩، وما بعدها، لبنان، طرابلس،٢٠١٢م، (جروس برس ناشرون).

وفى هذه المرحلة انتقل الخميني من باريس إلى طهران، فقام أنصاره بإسقاط حكم (بختيار)، وعلى الرغم من استنجاد الشاه بأمريكا وإسرائيل، إلا أنهما لم يستطيعا مساعدته، وهرب الإسرائيليون من إيران بعد قطع العلاقات مع إسرائيل بإيقاف تزويدها بالنفط. وأعلن الخميني سياسته ضد إسرائيل وأمريكا، معتبرًا أنها الشيطان الأكبر، وأيد حق الفلسطينيين، مما دفع عرفات بزيارة الخميني مع عدد كبير من الزعماء الفلسطينيين، وطلب الخميني من عرفات أن تكون الثورة الفلسطينية ثورة إسلامية، وانتقد التوجهات العلمانية داخل منظمة التحرير، وفتحت منظمة التحرير فروعًا لها في المدن الإيرانية الكبيرة، ومنها في الأحواز، وقد تساءل شيوخ الثورة الإيرانية: عما كان سلوك هؤلاء الفلسطينيين ينسجم مع قواعد الإسلام، حيث كان بعضهم يعاقر الخمر ولا يؤدي فرائض الإسلام! مما أوجد نفرةً بين رجال الثورة الإيرانية والفلسطينيين، فبعد سنة تم إغلاق مكاتب منظمة التحرير. وبعد الثورة تناقصت القوة العسكرية لإيران، حيث تسرب أكثر من مئة ألف عسكري خارج الخدمة، وتناقص الإنفاق العسكري أيضًا إلى أقل من النصف مما كان ينفق سابقًا، وفكر رجال الثورة بمد نفوذهم إلى البلاد العربية، مستخدمين فكرة الإسلام ومعاداة إسرائيل. وفي الوقت نفسه تعاظمت قوة العراق العسكرية: تسليحًا وعددًا، وفقدت أمريكا وإسرائيل حليفها الشاه، وكانا يرغبان في استمرار علاقة طيبة مع رجال الثورة ومع الخميني، لولا أن طلبة من جناح اليسار حاصروا السفارة الأمريكية بطهران بمن فيها، مطالبين بتسليم الشاه. أما إسرائيل فقد حاولت عدم إثارة رجال الثورة الإيرانية، خاصة مع وجود ما يقرب من مئة ألف يهودي إيراني، وكانت ترغب بعدم إغضاب الخميني، ثم محاولة مد جسور بينهما، خاصة وأن الطرفين باتا يعتقدان أن العراق أصبح القوة المهددة لكليهما، بل فكرت إسرائيل بالتساهل ومساعدة النفوذ الإيراني في لبنان، طالما أنه يخدم بعض أغراضها المتعلقة بعدائها ضد الدول العربية والعراق خاصة، وقامت بإرجاع الدبابات التي

كان الشاه قد بعثها للإصلاح في إسرائيل، بعثتها إسرائيل إلى طهران قاصدة التودد لرجال الثورة، وفي الوقت ذاته وجدت إيران نفسها معزولة بسبب تجميد أرصدتها في أمريكا، ومعاداة العرب وخاصة العراق لها. وفي سنة ١٩٨٠م زار أحمد الكاشاني إسرائيل، مدعيًا أنه لا يمثل حكومة الثورة الإيرانية، ولكنه طلب مساعدات من قطع غيار طائرات حربية وأسلحة، سارع بيغن إلى تلبية الطلب مغضبًا الرئيس الأمريكي كارتر، وفي المقابل أذن الخميني لليهود الإيرانيين بالسفر والهجرة إلى حيث شاءوا، وتم نقلهم بالحافلات إلى باكستان، كما أذن الخميني بشراء صفقة أسلحة كان مصدرها الحقيقي إسرائيل، وفي الوقت نفسه كان الإعلام الرسمي الإيراني يصرح بالعداء في كل مناسبة بإسرائيل[1].

ولاية الفقيه كما يراها الخميني:

هو السيد روح الله الموسوي الخميني، نشأته من (١٩٨٩-١٩٠٢م)، وكان جده قد نفاه الإنجليز من كشمير، وهو هندي الأصل، توفي والده السيد مصطفى العالم الديني بعد ولادته بستة أشهر، وتوفيت أمه وخالته وهو في الخامسة عشر من عمره، وتربى مع أخيه الأكبر، فحفظا القرآن، وتعلما مبادئ المذهب الشيعي معًا، سافر إلى أراك لدراسة القانون الإسلامي، درس الخميني العلوم الشرعية الشيعية في قم بإيران، ثم بالنجف في العراق، وكان الخميني عند شبابه قد التحق تلميذًا عند الشيخ عبدالكريم الحائري في قم (سنة ١٩٣٥م)، وكانت المدة التي عاشها اتسمت ليس فقط بظهور نظريات الفكر السياسي الإسلامي، التي كتبها

---

(١) إدور سابليه: إيران مستودع البارود: ترجمة عز الدين محمود سراج، ص١٦، دار الحرية للطباعة، بغداد ١٩٨٣م، وقد استولى الطلبة على وثائق السفارة الأمريكية، ونشر منها مجموعة متعلقة بأمريكا وإسرائيل والقضية الفلسطينية، في كتاب طبع ونشر تحت اسم (وثائق سرية حول إيران وفلسطين، ومخططات الكيان الصهيوني) أغلبها عبارة عن رسائل من وزارة الخارجية الأمريكية إلى السفارة الأمريكية بلندن صورةً منها إلى السفارة الأمريكية بطهران، بيروت، الوكالة العالمية للتوزيع، (١٩). نشرها كما ذكر الطلبة المسلمون السائرون على نهج الإمام، وذلك حسب ما ذكر.

علماء المسلمين عامة، وإنما ظهور الحركات السياسية الإسلامية، ومناداتها بتحكيم الإسلام، ووجوب الجهاد ضد الاستعمار وإخراجه من بلاد المسلمين.

وجد الخميني كثيرًا من علماء الشيعة الإمامية يجارون شاه إيران في رغباته، دونما اعتبار للمبادئ الدينية في المذهب، أو لمصلحة جموع الشعب، وكانوا يحتجون ضده بفكرة التقية، وأنهم مجبرون على ذلك. وقد فكر الخميني كثيرًا في استخدام التقية، فتوصل إلى إساءة استخدامها من قبل هؤلاء، ووصمهم بالجبن والتخاذل للسلطان، ورفع الخميني شعار الجهاد ضد المستعمرين والأجانب، وذكر أن هؤلاء لا يهمهم إقامة الصلاة أو رفع الأذان، وإنما يخافون من رفع راية الجهاد، التي ستؤدي إلى حرمانهم من خيرات البلاد، وأن يحل محلهم أهل البلد حينما يتعلمون، وتتوافر لهم القدرة الذاتية على الإنتاج. فدعا العلماء أولًا إلى ترك ما هم فيه من جمود وسلبية وعدم اكتراث، لما يجري حولهم من استشراء أعداء الإسلام وذهاب بيت المقدس. ونادى الأمة إلى طرد فقهاء السلاطين، فهم آفة الجمود.

لقد كان لآراء الخميني أثر كبير في إيران، سواء على علماء الشيعة أو على العامة، مما دفع شاه إيران إلى إخراجه، فالتجأ إلى النجف بالعراق للخلاف القائم آنذاك بين البلدين. وفي النجف التقى كبار مجتهدي الشيعة خاصة على آل كاشف الغطاء والسيد الخوئي، وقد قام الخميني في هذه المدة بالتدريس في كلية أصول الدين في النجف، وأملى على طلابه محاضرات (الحكومة الإسلامية)، التي نضجت فيما بعد، وكان لها أثر كبير في الثورة الإيرانية، في كتابه (الحكومة الإسلامية) أظهر الخميني نظرية ولاية الفقيه بشكل أكثر وضوحًا من الناحية النظرية، ثم وافته الفرصة لتطبيقها بعد الثورة الإيرانية.

لم يخرج الخميني عن أصول الشيعة الإمامية فيما يتعلق بالإمامة بأنها بالنص، وكذلك مفهوم الغيبة والعصمة على الشكل الذي شرحناه في

مؤلفاتنا، ولكن قال بعدم جواز استخدام مبدأ التقية، حيث يجب إعلان الحقيقة شرعًا، وخاصة فيما يتعلق بمصالح المسلمين، فلا يجوز قبول المظالم من دول الاستعمار وأذنابهم، والسكوت على ذلك بحجة التقية. إن الاستعمار أضعف العالم الإسلامي بتجزئة دوله، وسلبها قوة الإجماع، فنهب ثرواتهم، وضرب بعضهم بعضًا بالحيلة والدهاء السياسي، ونجح المستعمرون في فصل الدين عن السياسة، وأصدروا تشريعات مخالفة لأحكام الإسلام. وحمل الخميني على رجال الدين المتكسبين ووصفهم بالمتصوفة المتسربلين بهالة من القدسية الفارغة. وطالب العلماء بطرد فقهاء السلاطين، فهم سبب جمود الأمة. هذا الإصلاح المطلوب يجب أن يكون ثورة على الظلم والفساد والتشرذم، فلا بد من إقامة الحكومة الإسلامية، وهدم حكم الطاغوت، ولا يتم ذلك إلا بتغيير مفاهيم الناس والعلماء من الداخل ومن الخارج، بالانقضاض على الحكومة الفاسدة، فلا يجوز العمل بالتقية والسكوت على الظلم، ولكن: من يقوم بتشكيل الحكومة الإسلامية المطلوبة؟ أجاب الخميني: «...إذا نهض بأمر تشكيل الحكومة فقيه عالم عادل، فإنه يلي من أمور المجتمع ما كان يليه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وآله منهم، ووجب على الناس أن يسمعوا له ويطيعوا»، وهذا يعني عقد الولاية السياسية للفقهاء، ليقوموا مقام الإمام الغائب في مرحلة غيبته. وهذا واجب عليهم، فلا يجوز لهم التخلي عنه[1] وقد أورد الخميني دلائل على ذلك من القرآن الكريم والأحاديث النبوية وأقوال الأئمة، ولكن من يقوم بتعيين الولي الفقيه؟ الفقهاء متساوون في الولاية، باعتبار كل واحد منهم أهلًا لها إذا استكمل شروط الفقيه، أما الاختيار العيني فيتم للأمة، فهي صاحبة الرأي، وحين تتعدد المراجع الدينية، فإن الفصل يتم عن طريق الاستفتاء الشعبي. فإن لم تتوافر شروط الولاية للفقيه، فيتولى قيادة الأمة مجموعة من ثلاثة أو خمسة من مراجع فقهية،

(١) الخميني: الحكومة الإسلامية، ص٢٠، ص١٤٥.

تجمع الشرائط الممكن توافرها في الفقيه بقدر الإمكان. وقد كرر الخميني بعض آراء الشيعة الغلاة: كهشام بن الحكم المتعلقة بالأئمة، فقال في كتابه الحكومة الإسلامية: «...إن للأئمة مقامًا محمودًا، ودرجة سامية، وخلافة تكوينية، تخضع للولاية وسيطرتها جميع ذوات هذا الكون، وأن من ضرورات مذهبنا: أن لأئمتنا مقامًا لا يبلغه ملك مقرب ولا نبي مرسل ... وكان هشام بن الحكم قد احتج بأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يسدد مباشرة من قبل الله، في حين لا يحتاج الإمام المعصوم لمثل هذا التسديد»، وهي الدعوى نفسها الواردة في التلمود البابلي على يد حاخامات اليهود، بل تطاولوا أكثر من ذلك، وهذا كله من أثر الغلو الذي لم يفلح في تنقيته، وإنما ينسل إلى العقائد البشرية، فيتجدد وألبس لبوسًا جديدًا حسب الزمان والمقام. وفي كتابه (كشف الأسرار) كرر الخميني احتجاجات الشيعة المتعلقة بالإمامة، ونسب الخطأ للخلفاء الراشدين، وأنهم تجاوزوا عليًّا، لأنه منصوص على إمامته[١]. وذكر الخميني حدود ولاية الفقيه، فذكر أن أصول الشريعة لا يجوز له مخالفتها والخروج عليها، وما عدا ذلك من مصالح المسلمين وتحقيق العدل بينهم، ويعد كله في حدود ولايته، ولا يجوز الخروج عليه أو عصيان أمره. فحدود ولايته كولاية الإمام، وعند آخرين بما أن الفقيه لا يتمتع بالعصمة كالإمام، فإن تربيته الأخلاقية وإخلاصه وعلمه، وفوق ذلك كله رقابة العلماء الآخرين والتسديد الإلهي له يجعله بعيدًا عن الانحراف. ولهذا قالوا: إن الفقيه لا يحتاج إلى الشورى، بمعنى أنها ليست ملزمة، ولا يستمد سلطته من الشورى[٢].

وقد استجاب لآراء الخميني هذه الكثير من رجال الدين في مذهب الشيعة الإثنا عشرية، ووصفوا بأنهم من المتشددين أو من التيار المحافظ، وهذا التيار هو الذى غلب على قيادة الثورة الإيرانية، فأصبح عندهم نظرية ولاية

(١) الخميني: كشف الأسرار: ص١١٤، المطبعة الإسلامية، طهران، ١٩٤١م.

(٢) محمد عطا المتوكل: المذهب السياسي، ص٢٣٢، بيروت ١٩٨٥م.

الفقيه، نظرية واجبة التطبيق، لا رأي للشعب فيها، ولا يجوز طرحها لتصويت، كما ذهب هذا التيار إلى القول: إن الثورة الإيرانية وإيران أصبحت أم القرى ومركز العالم الاسلامي، حيث يجب على إيران التدخل ومناصرة المسلمين في أي مكان في العالم، وهذا ما صرح به بوضوح محمد جواد لاريجاني، كما نقل عنه حجت مرتجى[1] وهذا اليمين الديني المتشدد يسيطر على الحوزة العلمية في قم، وعلى الباز، وعلى شبكة المساجد الموجودة في إيران، ويتكون البناء التنظيمي له من رابطة الفقهاء المناضلين، جمعية المؤتلفة الإسلامية، الاتحاد الإسلامي لمهن البازار، رابطة الجامعيين الإسلامية، رابطة المهندسين الإسلامية، قوات الباسيك الطلابي. ويتخذ الإذاعة والتلفزيون وخطب الجمعة وصحف راسالت وجمهوري إسلامي كيهان، قدس وإبراء وسائله الإعلامية في ذلك، وتتمثل أدواته الإدارية في السلطة القضائية وأغلب مقاعد مجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور، ومجمع تشخيص مصلحة النظام ومجلس الخبراء، وتنضوي جميع المستشارات الثقافية بالسفارات بالخارج، تحت إدارتهم الدينية، كما أن إدارة مؤسسة المستضعفين تتبع لهم إداريًّا.

النقد الذي وجه إلى نظرية ولاية الفقيه:

إن إعطاء الفقيه هذه المنزلة الكبيرة في السياسة التي تحتاج في الأصل فنونًا مختلفة، قد لا تتوافر في الفقيه؛ لأن السياسة أصبحت علمًا جامعًا لعلوم كثيرة، قد يكون من أهمها الفقه. فهي نظرية تقرب من أن تكون مشابهة لفكرة أفلاطون، حينما قصر ممارسة السياسة على الفلاسفة وحدهم. فهي فكرة خيالية، لولا أن الخميني وفق في إخراجها للواقع العملي من خلال الثورة الإيرانية.

١- إن ولاية الفقيه تكاد تكون جديدة على الفكر الشيعي، ومتناقضة مع أصوله التاريخية. ذلك أن السفر الرابع كما رأينا، أغلق الباب على

(١) حجت مرتجى: التيارات السياسية في إيران المعاصرة، ص٨٩.

أي دعوى، سواء عن طريق السفارة أو الوكالة أو النيابة عن الإمام الغائب، فلا وجود لنص لمن ينوب عن الإمام مطلقًا.

٢- إن ولاية الفقيه إذا استمرت ستلغي عمليًّا فكرة الغيبة التي هي ركن أساس من أركان التشيع الإمامي، وقد حاول الخميني أن يخفف من ذلك بالقول: إن ولاية الفقيه ستهيئ لخروج الإمام الغائب، وتمهد له.

٣- إن ولاية الإمام المعصوم ولاية عامة، لا حدود لها، ولا رقابة عليها، وانتقال جزء من هذه الولاية إلى الفقيه بالشكل المشروح سياسيًّا، أمر له خطورته في إضفاء قدسية على الفقيه، لم تكن له أصلًا مما يصعب مراقبة أعماله، فلا ضمانة من سوء استغلال هذا المنصب الخطير.

٤- كون جميع الفقهاء متساوين شرعًا في استحقاق الولاية، يجعل الباب مفتوحًا لنشوء خلافات فيما بينهم، خاصة أن مسألة الشورى مستبعدة. وهكذا ابتعدت نظرية الإمامية القائمة أصلًا على النص والتعيين، إلى نظرية تعبر عن الحاجة الواقعية للشيعة الإمامية، وأنهم لن ينتظروا إمامًا غائبًا لا يعلمون متى ظهوره.

٥- إن ولاية الفقيه فكرة تناقض مبدأ الحرية للإنسان وقد تستعمل كسيف مسلط لإرغام الناس للخضوع لما يراه الفقيه، وقد ذكر مطهري من بين من قال بهذه الفكرة.

٦- إن تبني نظرية ولاية الفقيه تؤدي عمليًّا إلى تولي الفقهاء جميع مفاصل الدولة والحكم، وهذا ما وقعت فيه إيران عمليًّا، وقد ينتج عن ذلك انفصال فكرى بين طبقة رجال الدين وبقية عموم الشعب، أو سيؤدي استمرار حكم رجال الدين للدولة إلى تخليهم عن كثير من

الأفكار الدينية أو الشرعية، وخضوعهم إلى الواقع العملي، الذى يضطرهم إلى تبني النظريات والأعمال في الإدارة الحديثة، والأخذ بمظاهر الحضارة الحديثة، ومنتجات التقنية، فإن لم يستطيعوا مواكبة حاجة الدولة والشعب، وأصروا على التمسك بنظرياتهم القديمة سيؤدي ذلك إلى الانفصال بينهم وبين الواقع العملي، وربما يؤدي إلى فشلهم وسقوط الحكم[١].

٧- وقد اختلفت أفكار فقهاء الشيعة حول نظرية ولاية الفقيه في طريقة تأصيلها ومشروعيتها، وقد خالف نظرية ولاية الفقيه عدد من فقهاء الشيعة، أسهمت التيارات السياسية والفكرية التي شرحناها سابقًا في إيران بنجاح الثورة ضد نظام الشاه الملكي، وكان التيار الإسلامي الديني على مختلف توجهاته هو الغالب على هذه الثورة. وقام آية الله الخميني بقيادة هذا التيار، مبعدًا بعد ذلك مخالفيه من الليبراليين واليساريين، فهو يرى وجوب تأسيس حكومة إسلامية، استبعد أن يصفها بالديمقراطية خشية دخول المفهوم الغربي لتلك اللفظة.

ويرى الخميني أن لجماهير الشعب رأيًا في الحكومة الإسلامية، ولكنه محدود بقواعد الفكر الإسلامي في المذهب الإثنا عشري، المتعلق بالحاكم الذي يستمد سلطته ليس من الشعب، ولكن من التعيين الإلهي المستوحى من ولاية الفقيه عن الإمام الغائب، أما دستور الحكومة الإسلامية فيجب أن يكون مستخلصًا من قواعد الفكر الإسلامي، المنصوص عليها في القرآن والسنة (أحاديث الشيعة الإثنا عشرية)، ونواب الشعب يجب أن يكونوا من هذا الفكر، حيث يجب إبعاد المخالفين لمبادئ الحكومة الإسلامية، وليس للنواب ولا للأكثرية رأي في المسائل

(١) د. أصغر شيرازي (السياسة والدولة في الجمهورية الإسلامية)، ترجمة: حميد سلمان الكعبي، ص٢٢٠، وما بعدها، المدى للثقافة والنشر، دمشق، ٢٠٠٢م.

المخالفة لقواعد الفكر الإسلامي حسب رأيه، وذلك خشية انزلاق الأكثرية ومتابعة التيارات اليسارية أو الليبرالية، وفي رأيه أن النخبة من العلماء والفقهاء هم الذين يقودون الأمة في الحكم والقضاء، بوصفهم وكلاء عن الإمام الغائب في مرحلة الغيبة، وعلى رأسهم الولي الفقيه، وسلطته مثل سلطة الرسول ﷺ وعلي والأئمة بعده، فهو الذي يعين رئيس الجمهورية، نخص من هؤلاء العلماء:

١- آية الله محمد علي آراكي الملتزم بالمذهب الإخباري، حيث يرى أن سلطة الفقهاء يجب ألا تتعدى سلطة الحسبة في الإسلام، والمحدودة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كما له الولاية على القصر وإقامة الحدود والإفتاء والقضاء بين الناس.

٢- آية الله أبو القاسم الخوئي في رأيه: للفقيه الولاية على الفتوى والقضاء، أما الولاية المتعلقة بالحكم والإمارة السياسية فليس في مذهب الشيعة الإثنا عشرية سند يؤيد نظرية ولاية الفقيه، كما عرضها الخميني.

٣- آية الله محمد محسن الطبطبائي القمي ناقش هذا الشيخ أدلة القائلين بنظرية ولاية الفقيه المحصورة في روايتين عن الإمام علي: أحدهما قول علي لأصحابه: «جعلته حاكمًا عليكم»، يقصد به حنظلة، والثاني متعلقة بآخر أنه «جعلته عليكم قاضيًا»، فهذه السلطة لا تتعدى سلطة القضاء والفصل في النزاع، وليس ولاية الحكم السياسي.

٤- آية الله شريعتمداري يرى أن للفقهاء فقط دورًا في النصح والإرشاد، وأن سلطة الولي الفقيه يجب أن تكون محدودة بزمن الضرورة، كتعيين البرلمان أو رئيس الجمهورية، ثم تنتهي سلطتها.

٥- آية الله محمود طالقاني يرى وجوب أن تكون الحكومة الإسلامية متماشية مع الحكم النيابي الديمقراطي، وليس لفرد -وإن كان فقيهًا-

سطلة الحكم والولاية على الآخرين، لأن ذلك يؤدي إلى الاستبداد، ولم تنجح وجهات النظر السابقة، بل إن نظرية الخميني تأصلت عمليًّا في الحكم حتى بعد وفاته.

٦- آية الله حسن طبطبائي القمي، وهو رافض لتطبيقات ولاية الفقيه كليًّا بعد الثورة الإيرانية.

٧- آية الله حسين منتظري، وقد خالف في التوسع في تطبيق ولاية الفقيه بالشكل المطلق، الذي طبقه الخميني، ولذا أبعد عن مكتبه التقليدي في قم.

٨- محسن كديور الذي يرى عدم وجود أساس لولاية الفقيه في الشرع الإسلامي مطلقًا.

المبادئ الأساسية في دستور الحكم:

ينص دستور الحكم للجمهورية الإيرانية الإسلامية على المبادئ الأساسية التالية:

١- وصفت المادة الأولى في الدستور بأن نوع الحكم جمهوري إسلامي، بمعنى أن نظام الحكم يستقى شرعيته من جمهور الإيرانيين، حسب تنوع أجناسهم، كما وصفته أيضًا بأنه إسلامي، أي يستقي شرعيته ومبادئه من الدين الإسلامي.

٢- تنص المادة ٥٦ من الدستور على أن الحاكمية هي لله، وأن الشعب هو الذي يظهرها.

٣- تنص المادة ٥٨ على أن السلطة التشريعية تكون لمجلس الشورى المنتخب من قبل الشعب، الذي يتكون من مئتين وسبعين عضوًا.

٤- تنص المادة ٦٠ من الدستور على أن السلطة التنفيذية تمارس من قبل رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، وأجهزتهم التنفيذية في مختلف الوزارات.

٥- تنص المادة ٦١ من الدستور على أن القضاء يمارس من خلال أجهزة المحاكم لوزارة العدل.

٦- تنص المادة الثانية من الدستور الفقرة الخامسة على أن الذي يمارس سلطة الحكم هو الإمام (الولي الفقيه)، كما أن المادة ١٠٧ من الدستور تنص على أن الحاكمية هي للفقيه العادل، الذي تكون له ولاية الأمر وكافة المسؤوليات الناشئة، وله هذه السلطة طالما كان متمتعًا بشروط المرجعية، حيث لم يقيد بمدة، وأنه يجب أن يكون جعفري المذهب، وأن يقسم بأنه حارس للمذهب.

٧- تنص المادة ١١٠ على أن للولي الفقيه سلطة تعيين وإقالة القائد العام لقوات الحرس الثوري، وإعلان الحرب والسلم، وعزل رئيس الجمهورية، وسلطة العفو، أو تخفيف الأحكام القضائية.

٨- تنص المادة ٩١ على تشكيل مجلس المحافظة على الدستور، ويتكون من اثني عشر شخصًا: ستة أعضاء من الفقهاء العدول، يختارهم الولي الفقيه. وستة من الحقوقيين القضاة، ومن صلاحيات هذا المجلس حسب الدستور تفسير نصوصه.

٩- يرشح مجلس الشورى رئيسًا للوزراء، ومن ثم يتم تعيينه من قبل رئيس الجمهورية، كما هو نص المادة (١٢٤).

١٠- تنص المادة ١٢ من الدستور الإيراني على أن الدين الرسمي لإيران هو الدين الإسلامي، وفق المذهب الجعفري الإثنا عشري. وأن المادة هذه غير قابلة للتغير أبدًا.

١١- تنص المادة ١٤٤ على أن يكون الجيش جيشًا إسلاميًّا عقائديًّا وشعبيًّا، وهذه إشارة إلى أن يتكون من الشيعة الإثنا عشرية واستبعاد ما عداهم.

١٢- تنص المادة ١٥٠ على وجوب بقاء قوات حرس الثورة على كونها حامية لها، وهذا يفتح الباب لتكوين مليشيات وقوة عسكرية لحماية أغراض الثورة[١].

ومن هنا يتبين أن الولي الفقيه الموصوف بمذهب الشيعة الإثنا عشرية يتمتع بسلطات مطلقة وغير مقيدة، قد يرتقي فيها إلى انقلابه إلى حاكم مستبد، شأنه شأن حكم الملك المطلق، وأن ما ورد من نصوص حول السلطات الثلاث ما هو إلا مظهر شكلي أريد به الاقتراب من الحكم الجمهوري الدستوري، ويرى د. أصغر شيرازي في كتابه (السياسة والدولة في الجمهورية الإسلامية): أن دستور الثورة الإسلامية ينص في مواده على تناقضات أساسية، منها النص المتعلق بشرعية الحكم من الله، المتمثلة في إرادة الفقهاء المجتهدين، والذين يمثلون في رأي المذهب رأي الإمام الغائب، وهذا يتناقض مع المواد التي تسند شرعية الحكم لشعب عن طريق الانتخاب الديمقراطي، والذى يمثله مجلس الشورى، والمادة ٥٦ من ذلك القسم، تنص على أن لله وحده (الحق المطلق في الحكم على البشر والعالم)، وأنه هو الذى يفوض هذا الحق لا للفقهاء، إنما للناس جميعًا، ووفقًا لذلك، فهذا الحق ممنوح من الله، يمارسه الشعب وليس الفقهاء، وهو عين التناقض، كما يرى الكاتب أن هناك تناقضًا بين مواد تشير إلى تحكيم الشريعة الإسلامية، ومواد أخرى أخذت مفاهيمها من دساتير علمانية في العصر الحديث، بوصفها فكرة الفصل بين السلطات الثلاثة، وفكرة المدعي العام،

(١) د. موسى محمد الباشا: الدولة الدينية الإسلامية في النظرية والتطبيق، ص٢٠٨، وما بعدها، مركز عبدالكريم ميرغني الثقافي، أم درمان، السودان، يونيو.

وفكرة التعاونيات في الاقتصاد، والبرلمان، والمجالس، والبرلمانات، والاستفتاء العام، والانتخابات، ووسائل الإعلام، والمواصلات الجمعية، ومنظمات حكومية، التي لم ترد فيما كتبه الفقهاء في كتبهم ومراجعهم، كما بين كريم سنجابي زعيم الجبهة الوطنية: بأن الجمهورية سميت إسلامية، لأن أغلبية مواطنيها مسلمون، وفى الجمهورية الإسلامية تكون المبادئ على التقوى والرفق والعدل والمساواة والتضامن، حاسمة في تنظيم العلاقات الاجتماعية، وذهب أبعد من ذلك، عندما قال: إن الإرباك الذى تسببه كلمة إسلامية، اذ تستعمل لوصف الجمهورية المقبلة لا أساس له، معلنًا أن الجمهورية الإسلامية ديمقراطية، وفى بداية الثورة كان يشاع من قبل الخميني وجماعته بأن الحكم سيكون ديمقراطيًّا، وأن جميع الحقوق متساوٍ فيها الرجال والنساء، وعكست ذلك وسائل الإعلام والصحف، وسرى بها الليبراليون، ولكن اكتشف الجميع أنها أكذوبة وتضليل للرأي العام. وأكد أحمد صدر حاج سيد جوادي وزير الداخلية بأن الدستور سيعكس وجهة النظر الإسلامية عن سلطة الله بشكل معقول، معلنًا أن كل ما يمليه العقل تنص عليه الشريعة، وقد بلغت الأكاذيب عندما قدم وكيل وزارة الداخلية صادق طباطبائي بناءً على تعليمات الخميني، قبل الاستفتاء بثلاثة أيام للشعب معلومات معينة عن الدستور القادم، وقدم من بين جملة أمور: إن في دستور إيران الجديد القيادة تكون بيد الجمهور، وإن الجمهور بوصفه ممثل الله القائد الحق، سيحكم البلاد، وسيقرر دستور بلادنا شكل المجالس، وفى الدستور سنضمن الحقوق الفردية والجماعية لكل شخص والجماعات، وستعاد حقوق الأقليات الإثنية المضطهدة، ستتمتع كل الأقليات السياسية بالحقوق السياسية ذاتها، كحق التعبير الحر، وحرية التجمع والائتلاف، وحق ممارسة النشاط السياسي[١].

(١) د. أصغر شيرازي: السياسة والدولة في الجمهورية الإسلامية، ترجمة حميد سلمان الكعبي، ص٤ وما بعدها، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، سوريا، ٢٠٠٢م.

الحرب العراقية الإيرانية وآثارها:

سعت إيران إلى تصدير الثورة خاصة إلى العراق، عن طريق رجال الدين الشيعة، في الوقت الذي كان فيه جيشها قد ضعفت وحدته وسلاحه، مما أغرى صدام حسين على إعلان إسقاطه لمعاهدة الجزائر، وكان يأمل في أن يحل محل الشاه، ويصبح المسيطر على المنطقة، ويقضي على الثورة الإسلامية بسبب الفوضى الداخلية، التي سادت إيران في سبتمبر ١٩٨٠م، وأيضًا عندما شعر صدام بأن العدد الكبير من سكان العراق من الشيعة يعرضه للخطر، ووجدت أمريكا في صدام بغيتها للانتقام من إيران، وفي ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٨٠م شن الجيش العراقي أول هجوم له على الأهواز، مدعيًا بقيام إيران بالاعتداء على حدوده، ولكن إيران صدت الهجوم، وكان هدف إيران في البداية استعادة أراضيها، التي احتلها العراق. واكتسبت الحرب التأييد على المستوى القومي والشعبي فيما بعد، وأخذت ترسل المطوعين إلى الجبهات، وأضحى القتال سجالًا بين الطرفين، كل مرة يحتل طرف أماكن وحدود الطرف الآخر، مثل الفاو في العراق، والمحمرة في إيران. واستمر القتال ثماني سنوات، قتل فيها ما يقرب من مليون شخص، واستردت إيران خور مشهر عام ١٩٨٨م، وبدأت هجومها على الأراضي العراقية، وفي ذلك الوقت دعت الجامعة العربية، ومجلس التعاون الخليجي، الذي أنشئ في عام ١٩٨١م إلى وقف إطلاق النار فورًا، وعرض على إيران تعويضًا ضخمًا، لكن إيران رفضت العرض المقدم لها، والمقترحات السلمية، وتوسعت أهدافها من رد أراضيها إلى هدف الإطاحة بصدام حسين، وتصدير الثورة الى ربوع المنطقة وما وراءها، وتحويل إيران إلى دولة مهيمنة أيدولوجيًّا على المنطقة، وكان هذا هدفها منذ بداية الحرب، وأصبحت إيران معزولة عن المنطقة، بسبب إصرارها على المطالبة باستسلام العراق، ومتابعة أهدافها بتصدير الثورة، ونظرات إيران إلى الحرب على أنها نزاع أيديولوجي

بين الإسلام وأعدائه، لذلك لم تستطع أن تستغل الخلافات بين العراق والدول العربية المطلة على الخليج، على الرغم مما يثيره العراق من مخاوف توسعية في تلك الدول، وفي فترة الحرب الإيرانية العراقية واصلت إيران سياسة عداء معلن ضد إسرائيل وأمريكا، ولكن واصلت شراء الأسلحة من إسرائيل، حيث بلغت مشترياتها ٨٠٪ من مجموع مشترياتها من مصادر مختلفة، وكانت إسرائيل تعتقد خلافًا لأمريكا بضرورة مد إيران بالأسلحة، وعدم سقوطها أمام العراق، بحيث سيكون ذلك خطرًا في المستقبل على إسرائيل، ويمكن أيضًا السوفييت من التدخل في إيران، وكانت إسرائيل ترغب في مد علاقتها بالجيش الإيراني، وإحياء علاقتها كما كان الأمر في عهد الشاه. وقد شن الطيران الإسرائيلي غارات على المفاعل العراقي قرب بغداد، وذلك بمعرفة وتنسيق مع الإيرانيين، وفضح تحطم طائرة النقل الأرجنتينية على الحدود السوفيتية التركية، فكانت محتوياتها أسلحة إسرائيلية متجهة إلى إيران، وذلك بتاريخ ١٨ يوليو سنة ١٩٨٠م، ووثق معهد يافا للدراسات الإستراتيجية شحنات الأسلحة الإسرائيلية المباعة لإيران مقابل النفط، وفي سنة ١٩٨٢م صرح شارون علنًا لإن بي سي: أن إسرائيل زودت إيران بالأسلحة، وأنكر الخميني أي تعاون مع إسرائيل متهمًا دوائر الاستكبار بإضعاف إيران، وفي سنة ١٩٨٢م قامت إسرائيل باجتياح جنوب لبنان، للتخلص من نفوذ منظمة التحرير، فبدأت تتشكل مقاومة شيعية ضد الإسرائيليين وضد القوة الدولية، فقامت إيران بمساعدة شيعة لبنان، وخاصة من كانوا في الجنوب، وتشكيل ما يسمى بحزب الله، حيث قاموا بمهاجمة الإسرائيليين، وأسر بعض الأمريكان، فوجدت إيران طريقًا سياسيًّا للضغط على أمريكا ومساومتها. وفي سنة ١٩٨٤م منعت أمريكا إسرائيل من تزويد إيران بالأسلحة، وأيدت صدام في حربه ضد إيران، ولكن بين عامي ١٩٨٤م إلى ١٩٨٦م تم بين الإيرانيين والإسرائيليين من جهة، والأمريكان من جهة أخرى اتفاق لحصول إيران على أسلحة أمريكية، خاصة صواريخ تاو في مقابل إطلاق سراح الأسرى الأمريكان

في لبنان، وبعد تسليم حمولة طائرتين إلى إيران تم إطلاق سراح أمريكي واحد فقط، وكانت الأسلحة فيما يبدو إسرائيلية، فطالب الإيرانيون بالاتفاق المباشر مع الأمريكان، وإتمام بقية الصفقة، وأخيرًا وقع ريغان على الموافقة على ذلك، مبررًا أن مبلغ الأسلحة هذه أرسل إلى ثوار الكونترا في نيكاراغوا، وعرفت هذه بفضيحة إيران- كونترا. وقد شهد الإسرائيليون في أثناء تعاملهم مع الإيرانيين بأن أيدولوجيا الإسلام غائبة في تعاملاتهم في حين تظهر النزعة القومية، كما كان الأمر في عهد الشاه، وبعد انتهاء الحرب العراقية ووفاة الخميني أعادت إسرائيل الاتصال بالإيرانيين، ومن أجل مساعدتهم اشترت منهم نفطًا، وقاموا بإطلاق سراح ثلاثة إسرائيليين أسرى عندهم.

وعند مجيء رفسنجاني سار على سياسة معتدلة، فمد الجسور مع الدول العربية، وركز على الإصلاح الداخلي، ورغب في التقارب مع أمريكا، وتم إطلاق بقية الأسرى الأمريكان في لبنان، وبدا في نظر الغير تغييرًا في السياسة الإيرانية، وعدم تصدير الثورة بالقوة[1]. وفشل كل من العراق وإيران من فهم الرسائل الموجهة من النظام العالمي، وعجز صدام حسين من فهم سخاء الغرب في مساندته، لم يكن بهدف تمكينه في الهيمنة على المنطقة، إنما ولكن للحد من خطر إيران، أما الخميني ذلك لم يع الدور المرسوم له من أمريكا وإسرائيل، وخاصة أمريكا لم تكن تسمح بانتصار إيران بأي حال، وذلك لما يلحقه من ضرر بمصالحها في المنطقة، ويؤدي إلى تغيير في منطقة الشرق الأوسط من تحالفات جديدة، غير مأمونة العواقب، ونستعرض رسالتين تم تبادلهما بين الرئيسين صدام حسين وهاشمي رفسنجاني، وذلك بعد انتهاء الحرب بينهما، نبدأ برسالة الرئيس صدام حسين إلى رئيس إيران:

---

(١) تييري كوفل: إيران الثورة الخفية، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٨م.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد علي أكبر هاشمي رفسنجاني المحترم

رئيس جمهورية إيران الإسلامية

السلام عليكم..

اطلعت صباح اليوم الجمعة ١٩٩٠/٨/٣م على خلاصة لنشاطكم السياسي، وجانبًا مما صدر عن حكومة إيران: (بيان وزارة الخارجية الإيرانية، واجتماعكم مع القادة العسكريين، وما صدر عنه من خبر).

ووجدت من المصلحة وتأكيدًا لأحكام المسؤولية الإنسانية تجاه شعب إيران إلى جانب المسئولية الوطنية تجاه شعبنا: أن أكتب إليكم مرة أخرى. في ١٩٩٠/٧/١٦م اقترحنا عليكم استقبال مبعوثنا عنا، لأمر يتعلق بدفع عملية السلام إلى الإمام وبأسرع وقت. وعندما تأجل جوابكم على تحديد موعد استقبال المبعوث، بادرنا لإيصال الرسالة الخطية التي كلفنا المبعوث بحملها إليكم، لكي تتهيؤوا لقراءتها، وتستحضروا ما يقتضي من تفكير ومذاكرة، مع إخوانكم في القيادة حول مفاهيمها، وما تضمنته من آراء ومقترحات، وذلك نكون على بينة من موقفكم منها، عندما تسمح ظروفكم باستقبال المبعوثين، الذين لم تحددوا لهما حتى الآن يومًا لاستقبالهما عن اليوم الذي اقترحناه عليكم (١٩٩٠/٧/٣٠م).

وقبل رسالتنا هذه كنا قد أرسلنا توضيحًا بمبادرة عن طريق ممثلكم في جنيف السيد ناصري، وقد قمنا بكل هذا ليس فقط تعبيرًا عن تأكيد الرغبة في السلام، وإنما تأكيد الرغبة في إنجاز السلام بأسرع وقت، لنبقي بلدينا وشعبينا بعيدًا عن تطورات الظروف في المنطقة والعالم، وبعيدًا عن احتمالاتها الخطرة.

السيد الرئيس «.... لقد قمت بكل هذا ليقيني أن المحاربين يستطيعون أن يفهموا بعضهم نوايا كل واحد منهم بدرجة أسرع، حتى لو كانت صفة المحارب قد اكتسبت من خلال صراع مسلح فيما بينهم،

والآن.... وبعد قضية الكويت ذرت قرنها في الأفق بوادر أزمة، قد تدفع إلى مجرى الصراع من لم يتروَّ بما فيه الكفاية».

إن من أصعب الأمور، وقد تكون من بين أخطرها أن يتجاوز التفكير والسلوك في لحظة ظرفية الهدف أو الأهداف، التي يسعى إليها بمشروعية إلى أهداف ليست لها مشروعية، لا في تفسير شعبه، ولا في تفكير المقابل من الذين هم طرف في الأمر. وفيما نعرفه عن المعلن من أهدافكم: أنكم تريدون السلام، وقد قدمنا من جانبنا ما يؤكد رغبتنا نحن أيضًا في السلام، ونعرف أيضًا بأنكم تسعون إلى تحقيق الانسحاب، وهذا ما تضمنته رسالتنا تلك في ٣٠/ ٧/ ١٩٩٠م معالجات محدودة، ومقترحات عملية، وليس كلامًا عامًّا عن كل بند تضمنه القرار ٥٩٨.... الذي أكد العراق وأكدت إيران الالتزام به، ونحن ما زلنا بانتظار موافقتكم على تحديد يوم تستقبلون فيه مبعوثينا، الذين سميناهما لكم، وهما (وزير الخارجية وممثلنا الدائم في جنيف)، والذي بعد إجراء المحادثات معكم، ومع من تنسبونهم سنكون أمام مرحلة حاسمة للسلام، كما نأمل بإذن الله.

فإذا كان هذا هو الذي تريدونه وهو المعلن، والذي نعرفه، وأن جوابنا عليه هو كل ما ذكرت، فإن الانزلاق في مجرى الإفرازات الظرفية التي تخص العلاقات العربية، وتدور في خلفيات وحيثيات، حاضرها يبعد مسعاكم عن الهدف، ويشوش الصورة عنه، وإذا ما تشوشت الصورة عن الهدف يصعب عند ذلك علينا وضع الترتيبات التي نأمل من خلالها وبالإسراع في إنجازها أن يتحقق السلام.

وقد يدفع باتجاه يبعد الأمور عن حساباتها الصحيحة من لم تكن له خبرة، ولكنني في كل الأحوال لا أتوقع ولا أتمنى أن يتزحزح المجبورون لحرب دامت سنوات من أمثالكم وإخوانكم في قيادة إيران إلى أمر ليس من مصلحة إيران، وليس من بين أهدافها المشرعة.

إنكم لا شك أو هذا ما أظنه على الأقل- تعرفون دوافع التصريحات

التي تطلق من صباح يوم الخميس ١٩٩٠/٨/٢م، سواء من داخل المنطقة أو خارجها، وقد كان لكم تقييمكم لأطرافها، وكان لنا تقييمنا لأطرافها، وكلنا يعرف دوافعهم، ولكنكم تعرفون بأنهم جميعًا قادرون على إصلاح مواقفهم، بوسائلهم الخاصة، وبإمكاناتهم المعروفة، عندما يكتشفون أن تصريحاتهم سوف لن تقدم ولن تؤخر أمام إرادة شعب العراق العظيم، الذي صمم على إحقاق الحق، ومعالجة الغبن والغدر والتآمر. إن من يصدر السلاح إلينا، ويصرح بوقف تصديره سيصلح الأمر عندما يعيد تصديره إلينا، وأن يوقف أو يقطع العلاقات الاقتصادية، سيعالج الأمر عندما يعيدها معنا... أما العراق وإيران إذا ما انزاح موقف أي منهما عن موضعه الصحيح، فإنه سيفوت فرصة تاريخية على شعبه في الفوز بالسلام، إلى جانب تثبيت حقوقه المشروعة، وأن الخسارة ستكون كبيرة إذا ما اهتز مسار ما أنجزناه من شوط في حوارنا على هذا الطريق، الذي كونه بداية ثقة بخطوات بعضنا، وهذا ما لا نتمناه لكم، مثل ما لا نتمناه لأنفسنا.

وعلى أي حال، فإذا كان الذي نعرفه، وهو المعلن من أهدافكم في المفاوضات، هو كل أهدافكم، فيما نؤكد لكم أن المعلن منا هو كل أهدافنا بالتأكيد، فعلينا أن نسرع بعقد اللقاء، وعليكم أن تسرعوا بتحديد يوم لاستقبال المبعوثين، وعن هذا الطريق، وهذا الطريق فقط تتحقق الأهداف المشروعة، ويتحقق السلام الذي هو غاية نبيلة لشعبي البلدين، والله أكبر.

والسلام عليكم

صدام حسين
رئيس جمهورية العراق
بغداد في ١٢ محرم ١٤١١هـ
الموافق ٣ آب ١٩٩٠م

ترجمة رسالة القيادة الإيرانية

بسم الله الرحمن الرحيم

فخامة السيد/ صدام حسين رئيس الجمهورية المحترم

تسلمت رسالتكم المؤرخة في ٦٩/٥/١٢ ش، التي على الرغم من أن مبدأ الرسالة في الظاهر قبل كل شيء، أرى أنه من الضروري أن أؤكد مرة أخرى على إرادة ورغبة جمهورية إيران الإسلامية، بالنسبة لتحقيق السلام العادل والدائم، وجاء في الرسالة أيضًا: (وآمل أن تكون قد وصلتم إلى هذه النتيجة أيضًا)، «.... فقد قررنا ألا يحد أي شيء تقدمنا في مسيرة السلام، سوى كل ما يتعلق بالحقوق المشروعة غير القابلة للتغير للشعب الإيراني، وقد نفذنا ذلك أيضًا» أن طريقة تعاملنا طوال المباحثات، التي جرت تحت إشراف السكرتير العام للأمم المتحدة، وكذلك ردودنا على رسائلكم والمباحثات الجارية بين مندوبينا في جنيف، لا بد وأن تكون قد أوضحت هذه المسألة لكم. وجاء أيضًا في الرسالة: «إن الإسراع في أمر الوصول إلى سلام، واتخاذ خطوات عملية في تنفيذ القرار ٥٩٨ بدلًا من كتابة الرسائل والمباحثات المطولة، والتي كانت من الأمور التي أكدنا عليها في بداية مباحثات مندوبي البلدين في جنيف، وإيماننا الآن أيضًا بأن التقدم في مضمون المباحثات، وليس في شكلها.... والتي يمكن أن توجد في الظروف الراهنة للعالم والمنطقة»، كما جاء فيها أيضًا: «وهكذا فإن السلام سوف يكون في متناول الدولتين الجارتين، مما يتيح للقوات المشغولة ببعضها أن تضع نفسها في خدمة الاحتياجات الحيوية للأمتين، والاضطلاع بمسئولياتها الأساسية في البناء والسلام والأمن في المنطقة، وبالإشارة إلى ما سبق، فإنني أرى من الضروري التذكير بالنقاط التالية، فيما يتعلق بمضمون رسالتكم في ١٢/ ٥/ ٦٩ ش ٣ أغسطس ١٩٩٠ورسالتكم المؤرخة في ٨/ ٥/ ١٣٦٩ الموافق ٣٠ يونيو ١٩٩٠م بدون توقيع، ورسالتكم المؤرخة في ٢٥/ ٤/ ١٣٦٩هـ ١٦/ يونيو ١٩٩٠م»:

١/ «إن اللقاءات والمباحثات على مستوى أعلى معًا هو جار الآن في جنيف... ولكن يجب أن تعلموا: أننا لم نحقق تقدمًا ملموسًا في جنيف، اللهم إلا التعرف أكثر على وجهات نظر بعضنا البعض، فبينما كانت مهمة مندوبينا التباحث في المسائل الجوهرية... وفي غير هذه الحالة، فإن فشل مباحثات رئيسي البلدين يمكن أن تكون لها آثار بالغة الضرر على السلام، وتقصيه بعيدًا عن متناول البلدين»، وجاءت سبعة نقاط رد فيها رفسنجاني على الرسائل التي بعث بها الرئيس صدام حسين، جاء في آخر كلامهم... ٧- إننا نقبل تمامًا النقطة التي أكدتم في رسالتكم عليها، بصدد سرعة التحرك من أجل السلام، ولكن ما يدفع السلام إلى الإمام ليس تقدمًا في عرض المقترحات الشكلية، ورفع مستوى المباحثات دون حدوث تقدم في المضمون، ولكن ينبغي (يتعين) أن نلتزم بالقرارات المعترف بها دوليًا بين البلدين، ولا نطلب أكثر من حقنا المشروع، لأنه ليس من المتصور أن ما لم يتحقق بحرب الثمان سنوات يتحقق في المباحثات.

إذا تقبلنا هذا الموضوع فليس من الضروري أن نبحث في غير معاهدة ١٩٧٥م لتحديد الحدود في الأرض والنهر، وإذا لم نتقبل، فمن الأفضل أن نعهد بأمر تنفيذ القرار إلى منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وفي إطار ذلك نحافظ على نقطة ارتباط جنيف، لتبادل وجهات النظر في المسائل المشتركة[١].

والسلام عليكم...

أكبر هاشمي رفسنجاني
١٦ محرم ١٤١١هجري قمري
الموافق ٦٩/٥/١٧ هجري شمسي

(١) د. عصام السيد عبدالحميد: العلاقات السعودية الإيرانية ١٩٨٢م-١٩٩٧م، عين للدراسات الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٦م.

وفي سنة ١٩٩٠م انهار الاتحاد السوفيتي، وقام صدام بغزو الكويت، فقامت أمريكا باستصدار قرار من الأمم المتحدة بإخراج الجيش العراقي من الكويت، وكونت أمريكا تحالفًا دوليًّا لهذا الغرض، دخول الدول العربية أو بعضها لهذا التحالف. طلبت من إسرائيل عدم المشاركة في هذا التحالف ضد العراق، وأصبحت أمريكا هي القطب الواحد، والقوة العظمى في هذه اللعبة. وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي، أصبحت إيران تنظر إلى روسيا بأنها دولة يمكن أن تكون صديقة، ليس لها أطماع في غزو إيران، وفي الوقت نفسه ارتاحت إيران من دخول أمريكا في أفغانستان لكسر شوكة الأفغان السنة المتعصبين، وخاصة طالبان، كما في ذلك إضعاف لباكستان، وفي هذه الفترة ركزت إيران على بناء تسليحها العسكري، وخاصة منظومة الصواريخ بعيدة المدى، لأنها عانت من صواريخ سكود العراقية، ولم ترَ إسرائيل في هذه الخطوة ما يهددها لبعد إيران عنها، وكانت إيران تخشى من أن يمتد النفوذ الإسرائيلي إلى دول الاتحاد السوفيتي، المجاورة لإيران خاصة أذربيجان. كما بدأت بهدوء بتخصيب اليورانيوم، مما أزعج إسرائيل والولايات المتحدة، على الرغم من تصريح إيران بأنها تستخدم الذرة للأعمال السلمية.

بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الإيرانية العراقية حاولت أمريكا إقناع إسرائيل بعقد مؤتمر السلام بمدريد على حدود ١٩٦٧م، وكانت إسرائيل قد رفضت ذلك، ولكنها وافقت على الحضور لمجرد التباحث فقط، ولم تدع أمريكا إيران لحضور المؤتمر، وكانت تشتهي أن تكون لاعبًا سياسيًّا في المنطقة، ولذا قامت إيران بتخريب مساعي أمريكا عن طريق اتصالها بالفلسطينيين، وإقناعهم بعدم جدية إسرائيل في السلام، واستخدمت حزب الله اللبناني لهذا الغرض. وكانت منظمة التحرير قد ضعفت بسبب مناصرتها للعراق والاتحاد السوفيتي، فلم تجد إسرائيل أمامها من خطر إلا التفكير في

إيران، بوصفها ستكون عدو المستقبل. فطرحت إسرائيل فكرة الشرق الأوسط الجديد، حيث تأمل بعقد سلام مع العرب، وتفتح لها الأسواق، العربية فتسيطر على اقتصاد المنطقة، وتنشأ تحالفًا ضد تصاعد القوة الإيرانية، وأظهرت إسرائيل في إعلامها مبالغة في خطر إيران القادم، كما أبرزت إسرائيل خطر الراديكالية الإسلامية المتنامية في أفغانستان والسودان، وبعض أجزاء من العالم العربي، واتبعت أمريكا في هذه المرحلة سياسة الاحتواء المزدوج لإيران والعراق، وطمأنة إسرائيل بعدم وجود أي خطر منهما، ولكن أصبحت هي وإسرائيل القطبان المتنافسان على النفوذ في الشرق الأوسط. وأدركت إسرائيل عودة السياسة الإيرانية السابقة أيام الشاه، ولكن باستعمالها أدوات دينية مذهبية. وفي سنة ١٩٩٣م وقعت إسرائيل والفلسطينيون اتفاقية أوسلو، حيث اتفق الطرفان على الأرض مقابل السلام، فتحولت سياسة إيران بعد ذلك إلى مناوئة إسرائيل، والاتصال ببعض الفلسطينيين، قائلة: إن هذه الاتفاقية هي خيانة للشعب الفلسطيني، وبدأت الاتصال ببعض الجهات الفلسطينية المؤيدة لها. وطالبت إيران أمريكا بإشراكها في عملية السلام، التي أقصيت منها، وأوضحت أنه لا يمكن أن يتم سلام أو تفاهم في الشرق الأوسط دون إشراك إيران في تلك الترتيبات، ودللت على كونها مساعدةً لتهدئة الأوضاع السياسية، ما فعلته من دور في النزاع بين أذربيجان وأرمينيا، حيث أمدت أرمينيا بالغاز للتدفئة في وقت عصيب، مما ساعدها في نزاعها على كارا باخ، وإن كان ذلك مغضبًا لأذربيجان، وبدأت إيران بمد حزب الله الشيعي اللبناني بوسائل القوة، كما فعلت أيضًا مع منظمة الجهاد الإسلامي بغزة، وأمدت أجنحة فلسطينية أخرى مناوئة لاتفاقية أوسلو، وقد اتهمت إسرائيل إيران بدورها في التفجير، الذي حصل في السفارة الإسرائيلية في الأرجنتين سنة ١٩٩٤م، وردت إسرائيل بقصف مخيم لحزب الله في لبنان، واغتيال بعض رجالهم. وفي سنة ١٩٩٥م نشطت منظمة مجاهدي خلق، التي كانت في العراق على عمل تفجيرات داخل إيران، وذلك بمساعدة

وتشجيع من إسرائيل وأمريكا، بقصد تحجيم وتهديد الأعمال الإيرانية ضد إسرائيل، ووفرت إسرائيل قمرين صناعيين للمنظمة لبث تلفزيوني. ولكنها لم تقدم للمنظمة مساعدات ذات قيمة، وإنما وضعتها فقط كأسلوب تهديد، وطالبت إسرائيل أمريكا بتشديد الحصار على إيران ومقاطعتها، مستخدمة القول باتباع إيران سياسة راديكالية، وأنها تستعد لتصنيع قنبلتها الذرية، فكانت إيران بعد هذه المرحلة مهتمة بتخفيف الضغط الصادر ضدها من أمريكا، ولم تهتم بإرضاء إسرائيل. فركزت السياسة الإسرائيلية بعد ذلك على طلب الحوار مع أمريكا بقصد فك عزلتها عن العالم، فكانت إسرائيل تخشى من هذا التوجه. وقد قامت منظمة الإرباك اليهودية في أمريكا بالضغط على الإدارة الأمريكية في تشديد الحصار على إيران، واعتبارها معارضة لجهود أمريكا وإسرائيل في إحلال السلام وتطبيق اتفاقية أوسلو. ونادت أمريكا بأن إيران أكبر راعٍ للإرهاب في العالم، ولكن العلاقات التجارية بين البلدين لم تتأثر بالأوضاع السياسية، فقد بلغت التجارة بينهما سنة ١٩٩٤م أكثر من ٣ مليارات دولار، وباعت إيران نفطًا إلى شركة كونوك الأمريكية بسعر رخيص، كما أرست معها عقد تطوير بعض الآبار النفطية، كل ذلك بقصد استمالة أمريكا. وقد حاولت إسرائيل عن طريق الإرباك إلغاء التعاقدات النفطية، واستمر الجدل بين الفريقين بسبب تعارض مصالحهما. وبعد قيام إسرائيل باغتيال يحيى عياش من حماس، قيل: إن حماس ردت على ذلك بتفجيرات عدة في تل أبيب، ولكنَّ الإسرائيليين اتهموا إيران بتدبير ذلك، وبعد سنة ١٩٩٦م انقسم الرأي في إسرائيل: هل إن الخطر سيأتي من إيران أم من العراق؟ فكان الرأي في البداية: أن إيران لا تمثل خطرًا على الرغم من أنها بدأت بتطوير الصواريخ وأبحاثها النووية، واتجه مؤشر الخطر إلى الأصولية الإسلامية وإلى الفلسطينيين المتمثل بعرفات، والذي يمثل في نظرهم عقبة في طريق السلام، حيث بدأ بعض العرب بإمداد الفلسطينيين بالمساعدات، وكان حزب الليكود يمثل هذا الاتجاه، ويرغب بإعادة الاتصال

بالإيرانيين، ويتخوف من أن تعيد أمريكا صلاتها الدبلوماسية مع إيران، وتبقى إسرائيل خارج اللعبة، وبعد قيام حزب الله بأنشطة عسكرية على حدود إسرائيل وأسر جنديين، قامت إسرائيل بالانتقام من حزب الله، ودك الضاحية الجنوبية في بيروت، التي انتجت بعدها بما يسمى بهدنة وتفاهمات نيسان بين إسرائيل وحزب الله، وذلك بمساعدة من إيران التي توسطت بإعادة رفاة جنود إسرائيليين والتفتيش عن أحد طياريها، وفي سنة ١٩٩٧م فاز الإصلاحيون الإيرانيون بقيادة محمد خاتمي، وظنت أمريكا أن ذلك بادرة لنبذ إيران سياستها الراديكالية، وبدأت تصريحات الجانبين تخففان من التوترات السياسية فعمدت أمريكا بمد جسورها الأولية عن طريق المباريات الرياضية، وانعكست هذه الأجواء على الدول العربية والإسلامية، فتم عقد مؤتمر منظمة العمل الإسلامي بطهران، حضرها الأمير عبدالله ولي العهد السعودي حينها، كما حضرها عرفات، ولكن إسرائيل لم ترحب بخطوات أمريكا نحو إيران، وكانت ترى ألا يتم أي تقارب بينهما إلا عن طريقها فقط. ومنذ عهد رفسنجاني حذرت إسرائيل من قيام إيران بصناعة صواريخ بالستية، وحذرت روسيا من مساعدتها على ذلك، ومالت في سياستها إلى الهند وجمهوريات الاتحاد السوفيتي وتركيا، رافضةً الضغوط الأمريكية حول عملية السلام مع الفلسطينيين ومع البلاد العربية بما فيها العراق.

ولم تكن إسرائيل تتخوف من الصواريخ الإيرانية، بل ركزت اعتراضاتها على مشروع إيران النووي، الذي تعده خطرًا محدقًا بإسرائيل، على الرغم من امتلاك إسرائيل القنابل النووية المحمولة على غواصاتها في الخليج، ولذا فقد كان هناك جناح في إسرائيل يتبنى ويرغب في سياسة التفاهم مع إيران، وفي هذه المرحلة قامت إسرائيل بمحاولة التفاهم لسداد دين قديم مقداره ملياري دولار، بواسطة جمعية الصداقة العربية الإيرانية، ولكن الأمر رفع للتحكيم، ولم يتم دفعه، وذلك بضغط من أجنحة سياسية أخرى في إسرائيل، وفي السر

عبرت إسرائيل عن رغبتها في التفاوض مع إيران، حول مشروع الصواريخ البالستية، وأن هذه الصواريخ موجهة إلى العراق لا إلى إسرائيل، كما كانت تبلغ الإسرائيليين سرًّا بأنها لا تعارض عملية السلام عن طريق إقامة الدولتين، طالما كان الفلسطينيون يرغبون بذلك، فكانت هذه سياسة إيران في عهد خاتمي، ومع هذه المرونة لم تشعر إيران بتغير سياسة أمريكا تجاهها، وفي سنة ٢٠٠٠م انسحبت إسرائيل من جنوب لبنان، فأعطى ذلك نصرًا لحزب الله وإيران، وبقيت إيران تتوق إلى التفهم مع أمريكا لرفع القيود المفروضة عليها، ولكن سياسة إسرائيل كانت تعمد إلى إبعاد أمريكا عن ذلك. وعند زيارة شارون للمسجد الأقصى واندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، توقع الفلسطينيون وخاصة غزة أن تساعدهم إيران في انتفاضتهم، ولكنهم أصيبوا بخيبة أمل، ولم يحصلوا إلا على التصريحات الرنانة[1].

أسرى الحرب العراقية الإيرانية:

ومن آثار هذه الحرب حصول أسرى لدى الجانبين، وقد بلغ عدد الأسرى العراقيين حسب مسؤولين من الحكومة ١٣ ألف أسير و٥٦ ألف مفقود، كما بلغ الأسرى الإيرانيين في العراق أن معاملة الأسرى طوال مدة أسرهم كان له آثار نفسية وفكرية على الأسرى، كما كان له آثار على سلوك الطرفين بعضهم لبعض. وبعد تبادل الأسرى ورجوع كل طرف إلى بلاده، قامت كل دولة بالتحقيق مع الأسرى، وتسجيل ما حصل لهم ممن أسروهم. وقد دفع سوء معاملة الأسرى العراقيين في إيران العميد: عبدالجبار محمود السامرائي إلى كتابه (براكين الغضب في أقفاص الأسر الإيرانية)، وهو شكوى الأسرى العراقيين، وتفاصيل في كيفية معاملتهم، ويتضح من ذلك التفريق بين معاملة الشيعة والسنة منهم، وقد قام بمقابلة كثير من الأسرى، كما قرأ بعض رسائلهم بهذا الصدد، وذكر

(١) تييري كوفل: إيران والثورة الخفية، ص٤٠، وما بعدها، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٨م.

حصول فريقين من الأسرى: أحدهما استجاب للضغوط الإيرانية، فتم غسل أفكاره، وتجنيده لمصلحة إيران. وآخرون صمدوا ولم يتغيروا، على الرغم من ممارسة شتى الضغوط عليهم، فامتدحهم قائلًا: (نعم، لقد كان الأسرى الشرفاء يرزحون تحت القيود في سجون العدو، لكنهم كانوا أحرارًا، وأنقياء في ضمائرهم، لأن السجين هو سجين النفس والضمير. فالحر يبقى حرًّا حتى لو كان مكبلًا بالأغلال، والخائن يبقى خائنًا وسجين خيانته على الرغم من كونه طليقًا). أما الصنف الثاني: فقد قال عنهم: «وبينما يبقى الحر الشريف محترمًا، يبقى الخائن لأبناء جلدته موضع احتقار، حتى من قبل الذين أطلقوا له العنان». إن أخطر الآثار التي تركتها الحرب العراقية الإيرانية ومعاملة الأسرى وما نشاهده اليوم من قيام إيران بتكوين مليشيات الحشد الشعبي في العراق، تحت مسميات طائفية أيد تكوينها مرجعهم الديني في كل من إيران والعراق، وفتوى السيستاني بوجوب الجهاد العيني، وقد انكشف جهادهم في كل من العراق والشام عن دوافع طائفية شيعية، متجهة لتحطيم القوى السنية، وإفراغ سكان البلدات السنية لإحلال الشيعة محلهم أو من يناصرهم[1]، وقد جاء في هذا الكتاب: إن إيران قد عمدت إلى قتل بعض الأسرى العراقيين خاصة الرافضين إلى تحقيق أهدافها، مدللًا على ذلك باستنكار رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الممثلين الدائمين في جنيف، وتمارس إيران وميليشياتها العمل نفسه مع المحاصرين اليوم في حلب ومما جاء في هذا الكتاب شهادة العائد الأسير (خالد صالح ولي الجبوري) العائد من معسكر (بندر إنزلي): «لم تمر أشهر قليلة على أسرنا حتى بدأت تظهر على بعض الأسرى في معسكر بندر انزالي إمارات الخيانة، ومعظمهم من حزب الدعوة الطائفي، فأخذ الصراع بيننا يشتد يومًا بعد آخر. وكانت المعلومات تصل إلى الإيرانيين عن طريق الخونة، حيال

(١) العميد: عبدالجبار محمود السامرائي: براكين الغضب في أقفاص الأسر الإيرانية، ص٣١١. ص٣١٥، دار الحرية للطباعة، شركة عامة بغداد، حزيران، ١٩٩٩م.

كل وطني مخلص للوطن وللقائد الرمز صدام حسين، وقد لعب الخونة على ورقة الطائفية، وحققوا فيها بعض النجاح المؤقت. ونقل الأسير العائد من الأثر (طارق محمد سلمان محمد المحمد) كيف أن الأسرى أصروا على الإضراب عن الطعام، حتى يأتي مندوب من الصليب الأحمر، وإرسال رسائل إلى ذويهم في العراق لمعرفة مصيرهم، ولكن أمام الضغط استجاب البعض للتوقف عن الإضراب، لكن ٢١١ من الأسرى أصروا على إضرابهم، فتعرضوا من السلطات إلى الضرب»، ونقل كيف قتل الأسير ثامر حمدي السيد (المكنى بأبي سرمد) من أهالي بغداد من قبل حارس السجن (معسكر بجنورد) في مشهد، ونقل أيضًا حوادث قتل العديد من الأسرى في (معسكر قوجان) شمال إيران، منهم باسم حسن عباس الملقب بابن المحامي.

القوة السياسية في عهد الثورة الإسلامية:

بعد استقرار الثورة، وتغلب الجناح الديني الخميني عليها، بدأ الذين شاركوا في الثورة الاختلاف فيما بينهم، نستعرضهم كما يلي:

١- التيار الليبرالي:

بقيادة بازركان حيث طالب بالحريات، والحكم على أساس ديموقراطي، وعدم إقحام الدين في السياسة، وليس للفقهاء سلطة الحكم، فالدين يجب أن يخدم الشعب، من حيث منع الاستبداد والظلم، وليس جعل الشعب يخدم الدين في الداخل والخارج.

ويرى هذا التيار ضرورة المشاركة الشعبية في إدارة الدولة والإصلاح وإعطاء الحريات، لتكوين الأحزاب والجمعيات لكل فئات الشعب، ودون ذلك سيؤدي كبت تلك الأقليات إلى الاستبداد والفوضى، وقد شارك هذا التيار في إدارة الحكم في بداية الثورة عن طريق الحسن بني صدر رئيس الجمهورية

وبازركان رئيسًا للوزراء، وطالب هذا التيار أن يعكس دستور الدولة تلك التوجهات الليبرالية، وعدم حصر الحكم بيد فئة تستخدم الدين لأغراضها الضيقة، وتحرم بقية الجماهير من المشاركة والتعبير عن رأيها، كما يعارض هذا التيار التبشير المذهبي بالدين خارج إيران، حيث يؤدي إلى التفرقة، وتشتيت قوى الأمة، ولم ينجح هذا التيار في توجهاته على الرغم من كون رجاله مثل بازركان وبني صدر أول المشاركين في الحكم، ولم يكونوا معارضين لإعطاء الفكر الإسلامي للثورة. ولم يعارض هذا التيار فكرة ولاية الفقيه، بل طالب بتقييدها كما جاءت في الدستور، وليس كما يفسرها أصحابها بشكلٍ مطلق، والغريب أن المراقب السياسي والمؤرخ إذا درس التيارات السياسية قبل الثورة في إيران، يجد أن التيار المعتدل سواء من جانب الإسلاميين أو الليبراليين هو المحرك والمسبب الأساس للثورة الإيرانية سنة ١٩٧٩م، ولكن هذا التيار على الرغم من قوته وسيادته أول الوقت، لكن تغلب عليه التيار الديني الشيعي المتطرف، وكان المهندس المكانيكي مهدي بزركان هو أول من أسس حركة حرية إيران هو وآية الله محمود طالقاني، وترتكز أيدولوجيا هذه الحركة بدرجة كبيرة على كتابات ونظريات بزركان، الذي توفي في شباط/ فبراير ١٩٩٥م، وبعد وفاته تولى إبراهيم يزدي قيادة الحركة، وكان يزدي متخصصًا في بيولوجيا الجزيئات، والحاصل على تدريبه في هذا التخصص في معهد ماساشوستس للتقنية، فهل مجيئ هذا التيار وتمسكه بقيادة الثورة الإيرانية كان مطلوبًا من القوى الأجنبية ومخابراتها؟ لكي يقوم بالدور المطلوب في الصدام أولًا مع العراق، ثم في تدخلاته في الشام ولبنان واليمن؟ والإجابة أثبتها الواقع اليوم، ولا تحتاج إلى كثير من الذكاء.

ويختلف الدارسون في تفصيل وتقسيم التيارات السياسية بعد الثورة الإيرانية، فيذهب سعيد برزين- فهو أستاذ لدراسة العلوم السياسية في بريطانيا- إلى تقسيمها كما يلي:

٢- تيار حزب الله:

ويمثله آية الله أحمد جنتي، أحد الفقهاء الستة في مجلس صيانة الدستور، والمتحدث الرسمي باسمه: حجة الإسلام محمد محمدي ريشهري، وزير المخابرات السابق، وأمير الحجاج، وتمثل صحف صبح وكيهان والجمهورية الإسلامية المروج غير الرسمي لأفكارهم، ومن أهم أفكاره: الدعوة إلى التجديد الفكري، والنضال الطبقي، والنضال ضد الاستبداد، وإعادة النظر في الفكر الديني، وهو يطالب باتخاذ موقف ما إزاء الفكر التقليدي، سواء على المستوى العام أو الخاص، أو على المستوى الاجتماعي العام.

٣- التيار المعتدل الوسط:

يعد الرئيس الإيراني السابق هاشمي رفسنجاني الملهم لهم، والمرشد الروحي لهم، وتعد صحيفتا همشهري وإيران الناطقتين غير الرسميتين باسم التيار، ومن أهم أهدافهم أن هذا الاتجاه لا يؤمن حقًّا بمشروعية مطلقة للنخب السياسية في تسيير شؤون الحكم، ولا بحكم مطلق من العامة، بل يؤمن بالوسطية، ويرى هذا التيار أن المجتمع الديني حليف الدولة، ويرغب في أن تكون المؤسسة الدينية تحت سلطة الدولة: إما في المجال الاقتصادي يرى نفسه حاملًا للواء فكرة التنمية والتطور الاقتصادي.

٤- تيار اليمين:

ويمثله حجة الإسلام ناطق نوري، الذي كان رئيس المجلس البرلماني، وأسد الله باداميجيان، ومرتضى نبوي، ومحمد جواد لأريقاني، وحبيب الله عسكر أولادي، وتعد صحيفة رسالة الناطق باسم التيار، ويعتقد تيار اليمين أن الديانة التقليدية كافية من الناحيتين الفكرية والسلوكية، بالنسبة إلى الفرد والمجتمع، ومن أهم مواقف اليمين الاقتصادية تكمن الإشارة إلى دور السياسة

التقليدية، دور القطاع الخاص بشكله التقليدي، وفى السياسة الخارجية له ميول في معاداة الأجنبي.

٥- تيار اليسار الحداثي:

تعد صحيفة (سلام) الناطق غير الرسمي باسم هذا التيار، ولعل أهم ما يميز تيار اليسار، هو تأكيد ضرورة تطبيق الدستور، واحترامه فيما يتعلق بحفظ حقوق الشعب، وتنمية الحريات السياسية. ويرى أن ضمان الحريات السياسية والقانونية يشكل الأرضية الأهم للتنمية الاجتماعية، وقبول التعارض في وجهات النظر السياسية في الحكومة والمجتمع ومراعاة الحقوق الأساسية، التي يكفلها الدستور، وينتقد أساليب ومناهج العنف والمؤامرة، وما يسمى خلف الكواليس، وفى الاقتصاد يرى تنشيط دور الدولة في الاقتصاد، وتسيير الأمور الاقتصادية عن طريق الأجهزة الحكومية، وفى السياسة الخارجية يدعو إلى الراديكالية والتطرف، وفى بعض الأحيان إلى الثورية في العمل، وتتألف قاعدته من الطبقة الوسطى ودون الوسطى، والفئات الدينية في المجال السياسي، وبعض الكوادر الوسطية في البيروقراطية.

٦- التيار الوطني (الليبراليون أو الوطنيون):

وتعد مجلة إيران فردا (إيران الغد) الناطق باسم التيار، ويمثلهم إبراهيم يزدي وعزت الله سحابي، وكان سحابي مهندسًا مدنيًّا ونشيطًا في العديد من الجماعات الدينية والوطنية، خلال الخمسينيات من القرن العشرين، وتم اعتقاله أكثر من مرة خلال مدة حكم الشاه لأنشطته السياسية، وقضى أكثر من ١٢ عامًا في مختلف السجون الإيرانية، وعقب سقوط الشاه تقدم سحابي في مجلس الثورة، وأصبح مسئولاً عن الميزانية والتخطيط، ويؤيد سحابي منذ بداية ثمانينيات القرن سيطرة الدولة المعتدلة على الاقتصاد، وقيام جمهورية

إسلامية ديمقراطية، تميل إلى عدالة التوزيع، ومن أشهر زعماء هذه الجماعة الدكتور حبيب الله بيماني، والمهندس لطف الله ميسمي، وحجة الإسلام يوسفي أشف كاري. ومن أهدافهم في السياسة الداخلية إصلاح الدستور، وفى السياسة الخارجية إصلاحيون، وتتألف القاعدة الجماهيرية له من الطبقة المتوسطة والبيروقراطية والقطاع الخاص. ونقل المؤلف أن الخميني يبارك ويؤيد جميع التيارات المنضوية تحت الثورة الإسلامية طالما كان غرضهم خدمة البلاد والعباد، وان اختلفوا في الوسائل التي توصل إلى أهداف الثورة الإسلامية[1].

٧- تيار الحوزات الدينية بقم:

تمثل قم مركزًا لدراسة مذهب الشيعة الإثنا عشرية، تتحلق حول قبر فاطمة المعصومة أخت الإمام علي الرضا، وتضم هذه ما يقارب من ٦٠ مدرسة دينية، تحوى ١٢٠٠٠ ألف طالب، كان فيها بعض المناهضين للشاه، منهم آية الله البروجردي، وشريعتمداري، وآية الله كلبايكاني، وآية الله مرعشي نجفي، وآية الله الخميني، وعبدالكريم الحائري، لكنَّ كثيرًا من مراجع قم مؤيدون لحكومة الثورة، ولكن فيهم بعض المعارضين السلميين، وبسبب معارضتهم فإن كثيرًا منهم قد سكن خارج إيران أو خارج قم، نذكر منهم:

١- آية الله حسين علي منتظري:

تاريخ ومكان الميلاد في ١٩٢٢م نجف آباد في إيران. مكان الإقامة والتدريس: قم/ إيران. وكانت تبعئته الدينية في طهران وقم وأصفهان، وفرضت عليه الإقامة الجبرية الصارمة، وكان موقفه من ولاية الفقيه مؤيدًا، حتى تم اختياره خليفة للخميني في الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩م، وكانت مطالبته بإقصاء الولي الفقيه (علي خامنئي)، وإقامة انتخابات مباشرة من الشعب، وكان سببًا

(١) آية الله العظمى السيد أبوالفضل البرقعي القمي: سوانح الأيام، ص١٩٠، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠١٤م.

لفرض الإقامة الجبرية عليه، وكان له جماعات مؤيدة بارزة في اليسار الإسلامي من بين طلابه في المدارس الدينية وغير الدينية، وأعضاء في البرلمان، وأقسام من الحرس الثوري الإسلامي، وأما مواقفه من العلاقات الخارجية غير معروفة، ولكنه ألف كتابًا باسم الخميني في ميزان الشرعية، عارض فيه الخميني في حربه للعراق، وضرورة الجنوح للسلم، كما يرى أن نظام الخميني قد ارتد عن الإسلام الأممي إلى الفارسية المتعصبة، كما نقل حسين علي هاشم في كتابه (الحرب المشتركة بين إيران وإسرائيل)، وينفي عن الخميني صفة الإمامة، ويرفض ادعاءه لها، ونقل الكاتب جملة من الكتابات والتصريحات وأقوال للخميني تنم عن تناقض وانقلاب صريح على مبادىء الثورة، وأظهر بشكل صريح رفضه للرأي الآخر، وقتل كل من خالفه الرأي، وعارضه أو نادى بالديمقراطية[1].

١- آية الله حسن طبطبائي القمي:

ولد في النجف عام ١٩١١م بالعراق، ومنها أقام في إيران ودرس بقم، وأما التبعية الدينية له في كل من إيران خصوصًا، وفي خرسان والمملكة العربية السعودية والبحرين، وكان له رفض قاطع لولاية الفقيه، مما جعله تحت الإقامة الجبرية، وكان من مطالبه انسحاب رجال الدين بالكامل من السياسة، ولا توجد معلومات موثقة عن مواقفه داخل إيران وخارجها، أما موقفه من العلاقات الخارجية كان يتمثل في التجمعات الشيعية في لندن.

٢- آية الله علي السيستاني:

ولد في مشهد بإيران عام ١٩٢٠م، ومكان الإقامة النجف بالعراق منذ عام ١٩٥٢م، مما جعله بعيدًا عن أيدي النظام الإيراني، وهو خليفة آية الله العظمى أبي القاسم الخوئي، وكان عالمًا، وقيل: إنه أكثر علمًا من الخميني،

(١) آية الله أبوالفضل البرقعي القمي: المصدر السابق، ص١٩٩، وما بعدها. ٢/ برنار أوركاد: جغرافية إيران السياسية، ص١٠٠، وما بعدها، لبنان، طرابلس، ٢٠١٢م (جروس برس ناشرون).

بحسب رأي الكثير من الشيعة، وكانت تبعيته الدينية لكل من إيران وباكستان والمملكة العربية السعودية ولبنان، وكان مراقبًا من قبل النظام العراقي البعثي، وكان له رأي صامت من ولاية الفقيه، ومن مطالبة انسحاب رجال الدين من السياسة، ويعد السيستاني أهم منافس لخامنئي على الزعامة الشيعية الدينية في العالم، وخاصة خارج إيران، وأن له علاقة بتجمع الشيعي في لندن، وخصوصًا مؤسسة الخوئي، التي تحصل على الخُمس من الشيعة، من كل أرجاء العالم، كما له علاقات وثيقة مع المجلس الشيعي الأعلى في لبنان، الذي يعمل بشكل مستقل عن طهران.

٣- آية الله ميرزا حسين حائري:

ولد عام ١٨٩٧م في تبريز، ومكان إقامته بالكويت، وتبعيته الدينية بالكويت وإيران خصوصًا في خوزستان، وكان له رفض صامت إزاء ولاية الفقيه، ومن مطالبه انسحاب رجال الدين بالكامل من السياسة، ويعتقد أن له مقدرة مالية كبيرة جدًّا تحت تصرفه، يعد ابنه عبد الرسول أحد رجال أعمدة لجنة الدفاع عن حقوق المرجعية الشيعية، التي توجه انتقادات إلى النظام، وتتخذ من الكويت مقرًّا لها، وقد سجن عبد الرسول في طهران على أمل إقناع والده بالكف عن نقد النظام الإيراني. أما العلاقات الخارجية: فله علاقة بفروع لجنة الدفاع عن حقوق المرجعية الشيعية في دمشق ولندن. كما يوجد هناك أيضًا رجل الدين آية الله صادق روحاني من قم.

٤- أحمد الكاتب:

وقد درس في قم، وكان من نتيجة دراسته إبطال عقيدة الشيعة الإثنا عشرية في نظرية ولاية الفقيه، وعدم صحة وجود إمام منتظر، سيخرج في آخر الزمان، وقد هرب من إيران، وأقام في بريطانيا، وله كتاب موثق (تطور الفكر

السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه)، وهناك اختلاف سياسي وديني بين كثير من المراجع والمدارس في قم، وبين مرشد الثورة علي خامنئي، وتوجهات الدولة عمومًا، وأكثر هذه الخلافات تتمثل في رفض تلك المراجع لتدخلات مرشد الثورة في أعمالهم، وفى مقررات التدريس، ووسائل التعليم، والأموال التي يحوزها كل مرجع.

٥- شيرين العبادي:

هي المحامية شيرين العبادي من المعارضين لنظام الحكم في إيران، وتوكلت للدفاع عن كثير من المظلومين أمام المحاكم الإيرانية، ثم تعرضت هي نفسها إلى الاضطهاد والمحاكمة، وقد هربت خارج إيران، وكتبت عن تفاصيل حياتها وعملها في الدفاع عن حقوق الإنسان، وذلك في كتابها (إيران تستيقظ مذكرات الثورة والأمل) وقد حصلت على جائزة نوبل للسلام.

٦- التيار الشيرازي:

الشيرازية هي فرقة من الشيعة الإمامية، لها فهمها الخاص بها في التشيع، وتنظر إلى غيرها من الفرق بمنظار النقد، ولها رأي في المراجع الآخرين في التيارات الأخرى، وهذا التيار له أفكار سياسية، أسسه السيد/ محمد الشيرازي في منتصف الستينيات في مدينة كربلاء بالعراق، وله طقوس خاصة في التشيع وممارسة شعائره، ومن أبرزها التطبير، ورث محمد الشيرازي والده السيد مهدي الشيرازي، وجده عبدالهادي الشيرازي، وتصد للمرجعية دون اعتراف من علماء النجف، بل حذر منه السيد محسن الحكيم، ومن تياره الذي كان يسمى في ذلك الوقت: حركة الرساليين، أو حركة المرجعية، ثم حذر الخوئي منه ومن تياره، واستمر العراك بين الشيرازية والآخرين حتى يومنا هذا.

كان التيار الشيرازي قويًّا لدرجة أن كان له نفوذ واضح في الشارع الشيعي، ومنافس لحزب الدعوة في الستينيات، فكان يشبه إلى حد ما التيار الصدري في

زخمه، ودخلت الحركة الشيرازية في إيران مرحلة النمو والانتشار بعد هجرة محمد الشيرازي إليها، وكان من داعمي الثورة الإيرانية ١٩٧٩م، وكان يتشابه مع منتظري في رأيه في ولاية الفقيه، وكان لمنظمه دور بين إبّان الثورة، عندما كانت تتظاهر في شوارع طهران، احتفالًا بالثورة، كان يقودها محمد تقي المدرسي، ونصبوا المشانق لمعارضي الثورة، وتغلل أعضاء الشيرازية في الأجهزة الأمنية والجيش والشرطة، لأن أغلبهم إيرانيون، ولدوا في كربلاء، ويحملون الجنسية الإيرانية، وكانت منظمة العمل الشيرازية في قمة الهيكل الهرمي، من حيث التسلسل بعد محمد تقي المدرسي: كمال الحيدري، ومحسن الحسيني، وهادي المدرسي، ثم خرج عنهم كمال الحيدري وأسس مرجعية منفصلة عنهم، وهو المرجع الشيعي المعروف، قد سيطر أعضاء الشيرازية على بنية الدولة، فقد تملك الشيرازيون نصف بازار طهران وعددًا كبيرًا من الحسينيات في قم وأصفهان، وقد استخدمهم الحرس الثوري خصوصًا فيما يسمي بنشر حركات التحرر في كل من السعودية والبحرين وعمان، والسودان خصوصًا مهدي الهاشمي، وقد مكنتهم علاقاتهم الجيدة بالمسؤولين الإيرانيين من تعيين -عدد ليس بالقليل- سفراء في دول العالم، وكان من بينهم سفراء البحرين وعمان وغيرهما، وركزوا على الإعلام والحسينيات والفضائيات والمنابر في نشر منهجهم، واكتسبوا من خلال الإعلام قاعدة جماهيرية واسعة في الخليج العربي وإيران والعراق، وتدفقت عليهم الأموال، ولهم دور في نشر التشيع في كثير من البلدان الأفريقية، وشمال المغرب العربي، وكانوا يبشرون فقط المسلمين السنة، وليس من أولوياتهم التبشير في أوساط النصارى واليهود، لكن نشأ خلاف بين الحكومة الإيرانية والتيار الشيرازي، كان التيار الشيرازي وحركة الطلائع الرساليين يتمتعان بدعم إيراني رسمي غير محدود، لاسيما من الجناح الراديكالي، الذي يمثله حسين علي منتظري في ذلك الوقت، لكنهم استثمروا المساحة الموهوبة لهم بشكل غير صحيح، مما أدخل الحكومة الإيرانية في حرج، مثلًا في عام ١٩٨١م نفذت

الحركة محاولة انقلابية فاشلة في دولة البحرين، وقبض على بعض أعضائها، بعضهم من إيران، وتم طرد السفير الإيراني على إثر ذلك من البحرين، لاتهامه بمعرفة المحاولة الانقلابية، والتسهيل لها، وكان يدير الخلية هادي المدرسي، وكانت هذه العملية محرجة للنظام الإيراني، مع العلم أن هناك صراعًا داخل القوتين، وكان منتظري يدعم الشيرازي وحركة الطلائع، وكان هذا مقلقًا لخامنئي ورفسنجاني، ويبدو أن الطرفين متفقان من حيث المبدأ في الفعل، لذلك لم تغلق الحكومة معسكرات التدريب داخل إيران، وهذا يدل وبوضوح على تدخلات إيران اليوم في المنطقة، وما زالت تمارس النهج القديم نفسه وبشكل جديد، وكانت العلاقة بين الرجلين جيدة، بدليل استقبال الخميني من قبل الشيرازي في العراق بعد نفيه إليها من قبل حكومة الشاة في ستينيات القرن المنصرم، وظل الرجلان ينتهجان الأفكار نفسها والطرح المشترك ذاته. وإذا علمنا أن الشيرازي سابق للخميني في نظرية ولاية الفقيه، لقد أقام الخميني بالنجف، والشيرازي في كربلاء، وكل يدعو إلى الأفكار نفسها، مع العلم كان الخميني غير مرحب به وسط علماء الحوزة بالنجف، وظل التعاون بين الرجلين لإيجاد المجتمع المثالي لأفكارهم، وكان الشيرازي يتعاون مع الخميني في إنجاح الثورة، وعندما انتقل الشيرازي للعيش في إيران اصطدم مع الخميني، وأحبط الرجل بعد أن عرض عليه الخميني إمامة الجمعة في خوزستان، ربما كان يطمح في أن يكون نائبًا عن الخميني رفيق الدرب، ومن هنا بدأت الخلافات بين الرجلين، وقيل: قد فرضت عليه الإقامة الجبرية، وذلك بعد المحاولة التي اتهم فيها صادق قطب أول وزير خارجية بعد الثورة باغتيال الخميني عام ١٩٨٢م، واعتراف قطب باشتراك شريعتمداري في المحاولة، وقد حول الشيرازي قناعته من ولاية الفقيه إلى شورى الفقهاء، ويرى الشيرازي أن الثورة لم تؤتِ أكلها، لقد أبدلت دكتاتورًا بآخر، والأخير أخطر في نظره من دكتاتورية الشاة، وذلك

بأنه استخدم الدين والمذهب لأغراضه السياسية، وقد حصل شد وجذب بين الحركتين في داخل إيران إلى يومنا هذا، مع أن كليهما يدرك حاجته إلى الآخر[١].

وهناك مجموعة من رجال الدين متأرجحة بين الطرفين، وتقلد بعضهم المهام الرسمية، ومن هؤلاء: آية الله مصطفى المحقق الداماد في طهران، وآية الله أبوالقاسم موسوي أرد بيلي، وآية الله أحمد أذري القمي في قم.

والحقيقة التي أثبتها الواقع العملي لحكومات الثورة الإيرانية، التي جاءت بالمحافظين المتشددين أو بالإصلاحيين ما هي إلا تبادل أدوار سياسية، لتنفيذ أهداف الثورة الإيرانية: مرةً بالتشدد والقوة، ومرةً بالتظاهر السلمي في العلاقات الدولية ومحاولة إقناع الآخرين بحسن النوايا. وهذا قد تكشف من سياسة الطرفين من خلال علاقتهما الدولية والملفات المتعلقة بالتسليح ودعم الجماعات الإرهابية. وأهم من ذلك كشف المعارضين ومحاكمتهم، كما حصل في واقع الحال، حيث خضع كثير من المعارضين، فكتبوا في الصحف، ونشروا آراءهم في العلن في وقت ظنوا فيه انفراج مساحة للحرية، كما أصدرها الرئيس خاتمي وأمثاله، ومن خلال الاطلاع على الإمكانيات الكبيرة التي يمتلكها أصحاب العمائم السوداء في قم، وهي إمكانيات هائلة وميزانيات ضخمة، ميزانيات ليس لها حدود، لو سخرها هؤلاء لخدمة الإسلام والمسلمين والمستضعفين في كل أنحاء البلاد الإسلامية، لكان خيرًا لهم، ولخرت لهم جباه الجبابرة ساجدة، لكن للأسف كل هذه الإمكانيات سخرت من أجل خدمة المذهب الشيعي والمتشيعين، وزرع الفتن والقلاقل في البلاد الإسلامية باسم الدين، وهو ديدن أسلافهم قتلة

---

(١) مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية. مأخوذ من مصادر عدة، منها: بدر الإبراهيم، ومحمد صادق، الحراك الشيعي في السعودية. تسييس المذهب، ومذهبية السياسة، ط١ الشبكة العربية للأبحاث. ٢- محمد الشيرازي: أجوبة المسائل الفرنسية، بيروت، مركز الرسول الأعظم. ٣- علي المؤمن: نظرية الدولة الإسلامية الحديثة، مركز الصدرين. ٤- القراءة: الأحكام في تمييز الفتاوى، ط٥، دار السلام.

عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأرضاه، عندما أرادوا الانقضاض على الخليفة كانت الحجة باسم الدين، فخرجت جموعهم قاصدين بيت الله الحرام، ولكن كانت نياتهم على غير ذلك، واليوم كل فتنة يثيرونها في أي بلد باسم الدين، وهم أبعد ما يكونون عن نصرة هذا الدين، ليتهم اقتصدوا في طلب المذهب والدنيا، واجتهدوا في طلب الإسلام والآخرة، لو فعلوا لنالوا خيرًا كثيرًا، والواقع اليوم يشهد بذلك في كل من العراق وسوريا واليمن ولبنان، كل أعمالهم تصب في مصلحة أعداء الأمة، وبذلك هم يوالون الظالمين، وما تحالفهم مع الروس في سوريا وقتل الأبرياء إلا دليل على السلوك الإجرامي على مر العصور من الحقد غير المبرر لأهل السنة، الذين يكنون كل الاحترام للفئتين، وتمنعهم أدبياتهم وتعاليمهم السمحة التي اكتسبوها من رسولهم الحبيب صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، الذى قال: «**إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق**» من الخوض في الفتنة، ويعدونها من أشد الفتن عليهم، التي ذكرهم بها نبيهم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولكن للأسف فرقة الشيعة ترى غير ذلك، والمتتبع لتاريخهم يعرف ذلك: «ومن السير يعرف المسير، ومن البعر يعرف البعير».

٨- التيار اليساري:

ويتكون هذا التيار من حزب توده الشيوعي وفدائيي خلق ومجاهدي خلق، وقد طالب هذا التيار بتأسيس حكومة شعبية على أساس ديموقراطي لا ديني، والاستفادة من تجربة الثورات الشيوعية واليسارية في العالم الثالث، والتقارب مع دول أوروبا الشرقية. ويرفض هذا التيار نهائيًّا فكرة ولاية الفقيه، التي لا تصح إلا على القصر والمجانين، وبخلاف ذلك فإن تنصيب الولي الفقيه يفقد الشعب ولايته على نفسه، وتؤدي إلى احتقاره، ولا يعارضون لرجل الدين دورًا ما زال يعد فكره تقدميًّا لا رجعيًّا، شأنه شأن بقية المفكرين، وطالب هذا التيار على لسان مسعود رجوي بتكوين جبهة شعبية ديموقراطية، تقف ضد الأطماع الأجنبية، وقد كان مسعود رجوي رئيس منظمة مجاهدي خلق، وتعد أكبر مجموعة مسلحة

معارضة، وقد ساهمت المنظمة ورئيسها في الثورة بالقسط الأوفر، وأمضى رجوي سبع سنوات في سجون الشاه تحت التعذيب، وتدرب في مخيمات الفلسطينيين في الأردن، واعتقل في إيران وحكم عليه بالإعدام، إلا أن الدفاع العالمي خفف عنه الحكم إلى المؤبد، وغادر السجن قبل عشرة أيام من وصول الخميني من باريس، حين اقتحم المتظاهرون السجن، وأطلقوا سراحه، وعاش بعدها في باريس لاجئًا هاربًا من الثورة التي قاتل من أجلها وسجن وعذب.

٩- تيار الخميني:

وفي الأخير تغلب التيار الديني المبني على أساس المذهب الإثنا عشري بقيادة الخميني، الذي عزز سلطته بفكرة ولاية الفقيه، التي أدخلت في الدستور، وتم قمع ما عدا هذا التيار الذي وسع سلطاته بشكل عملي، خاصة ما تعلق منها بالتسليح والتدخلات الخارجية لنصرة المذهب. ومارس فكرة ولاية الفقيه بشكل مطلق، فوق صلاحيات مجلس الشورى أو رئيس الجمهورية، بل فوق نصوص الدستور، معللًا بأن أصل سلطة الولي الفقيه من الوحي الإلهي لرسوله ﷺ، وكذلك سلطة الأئمة بعده[1].

ففي مواضع عملية خالف فيها الخميني مجلس الشورى ونصوص الدستور، بل وحتى مجلس الخبراء، متعللًا بنظريته المطلقة، وهذا أدى إلى تخلي التيار الليبرالي، وحتى الديني منه، واستولى على الحكم الفئة المتشددة، واستخدم الولي الفقيه صلاحيات مجلس صيانة الدستور، والذي يقوم بتعيين أعضائه بوصفهم صمام أمان، بألا يترشح للانتخابات أي فرد لا تتطابق توجهاته مع الولي الفقيه، ومجموعة الفئة الحاكمة من المتعصبين للمذهب، والموالين للولي الفقيه، وبهذه الوسيلة ضمنوا ألا يأتي أي فرد منتخب لمجلس الشورى الإسلامي لا تتطابق أفكاره مع رؤيتهم.

---

(١) سلطان محمد النعيمي: المصدر السابق، ص٧٠ وما بعدها. وفاطمة الصمادي: التيارات السياسية في إيران، ص٤١ وما بعدها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، بيروت، ٢٠١٢م.

وقد أضعف تنظيم ولاية الفقيه ومجلس صيانة الدستور السلطة التنفيذية، وحصل دائمًا اختلاف بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء بسبب اختلاف التجاذبات السياسية المبنية على الفكر الديني المذهبي غالبًا، وهذه الفئة الحاكمة اصطدمت عمليًّا بكثير من العقبات الفكرية والقانونية، فتكوَّن عمليًّا وجود فئتين: الأولى منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية، وقد عين الخميني ممثلًا له داخل هذه المنظمة، وهو آية الله مطهري، وحسن راستي كاشاني، وقد أدت الأحوال الاقتصادية خاصة إلى انقسام هؤلاء إلى فئتين من اليسار واليمين الديني، وكانت الغلبة أخيرًا إلى اليمين الديني، خاصة بعد سنة ١٩٨٠م.

وقد خالف الكثير من أعضاء هذه المنظمة ممثل الخميني، فما كان من الخميني إلا أن طالبهم بالاستقالة. والفئة الثانية: هي حزب الجمهورية الإسلامية المكون من آية بهشتي ومحمد باهنر وآية الله علي خامنئي الذى ولد عام ١٩٣٩م بمدينة مشهد إيران، وانتقل في صباه إلى قم للدراسة الفقهية في حوزاتها العلمية حتى عام ١٩٦٤م، ليعود بعدها إلى مسقط رأسه، وأنهى دراسته في حوزة مشهد عام ١٩٦٨م، وتتلمذ على يد آية الله خميني، وقد تعرض خامنئي للاعتقال والسجن حوالي ثلاث مرات، ما بين عامي ١٩٦٤-١٩٧٨م، وبعد انتصار الثورة الإسلامية، ونشوب الحرب مع العراق عينه خميني مندوبًا لمجلس قيادة الثورة في الجيش، ونائبًا لشئون الثورة بوزارة الدفاع، ثم عين قائدًا لجيش الحرس الثوري، وأيضًا هاشمي رفسنجاني وآية الله موسوي أردبيلي، وقد دب الخلاف بينهم فيما يتعلق بالإصلاحات الزراعية وقانون العمل، وصلاحية مجلس الشورى في سن القوانين، وقد انقسموا إلى يسار ويمين ديني، اليسار يأخذ بفكر أوسع عقلاني، واليمين يضيق في نظرته والي ميله إلى التطابق مع الولي الفقيه. وبعد العشر سنوات الأولى من الحكم، وبسبب الممارسة العملية يظل الانقسام التقليدي بين الأصوليين والإخباريين مستمرًّا.

- ويمكن حصر أهم ممثلي اليسار الديني بما يلي:
خلخالي ومحتشمي وموسوي وبهزاد نبوي ومهدي كروبي، وهذا التيار هو الذي سيطر على الحكم إلى وفاة الخميني،

- أما أهم ممثلي اليمين الديني فهم:
رفسنجاني ويزدى ومشكيني وإمامي كاشاني وراثتي كاشاني وعلى ودري نجف أبادي وكرماني ومرتضى مطهري وبهشتي وباهنر وعلي خامنئي ومحمد خاتمي، وهؤلاء كان لهم نصيب من الحكم بعد وفاة الخميني.

وقد قاد هذا التيار الحكومة بقيادة رفسنجاني، ولكن قبل نهاية العقد الثاني من الثورة، قاد هذا التيار شخصية أخرى، تحالفت مع اليسار الديني، خاصة مع مهدي كروبي، وهذه الشخصية هي محمد خاتمي.

وعمومًا، فإن التيار الحاكم في إيران هو التيار الديني المحافظ، والشخصيات المذكورة أعلاه قد تنتقل من تيار إلى آخر، فعلي خامنئي بعد أن كان في تيار اليمين أصبح بعد تعيينه الولي الفقيه، من جملة التيار الآخر، والذي يعتقد بصلاحية ولاية الفقيه المطلقة.

وعمومًا، فإن التيار الديني المحافظ يؤمن بالمبادئ التالية:

١- إن مصدر السلطة هي من قدرة الله التكوينية، التي منحت للرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وللأئمة الاثني عشر بعده.

٢- إن السلطة الشرعية في الحكم زمن الغيبة هي للولي الفقيه المختار من مجلس الخبراء، (المكون من ٨٤ عضوًا)، وسلطته مطلقة بوصفه ليس وكيلًا مؤقتًا، وإنما هو وليٌّ عن الإمام الغائب، وسلطته فوق مجلس الخبراء، وفوق الدستور ومجلس الشورى معًا.

٣- مشاركة الشعب في اختيار أعضاء مجلس الشورى المرشحين فقط من قبل مجلس الخبراء (المكونين من ٢٩٠ عضوًا)، يعد قبولًا من الشعب للنظام القائم.

٤- مجلس مراقبة الدستور المكون من اثني عشر عضوًا: ستة منهم يرشحهم مجلس الشورى، والستة الآخريين من رجال القانون يعينهم الولي الفقيه.

٥- مجلس تشخيص المصلحة العليا للنظام: ويتكون من ستة أعضاء من فقهاء دينيين من مجلس صيانة الدستور، ومن رؤساء السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وعشر أعضاء آخرين يعينهم الولي الفقيه، ويتمتع بساطات سياسية واقتصادية واسعة، خاصة عند اختلاف وجهات النظر في المجالس الأخرى، والولي الفقيه هو الذي يحيل إليه النظر في تلك المسائل[1]. فكرة الحرية والثقافة يجب أن تكون محدودة بإطار الإسلام وقواعد الشرع (الإثنا عشري).

الدستور تضعه لجنة خبراء من الفقهاء يصادق عليه ويمنحه الولي الفقيه المشروعية والتطبيق للولي الفقيه تعديل أو مخالفة الدستور لسبب يراه في مصلحة الأمة.

ويبدوا أن النظام السياسي للحكم للثورة الإيرانية كما أوضحناه أعلاه مرقعًا ومأخوذًا من المبادئ الدستورية الفرنسية والنظام الرئاسي في أمريكا والمبادئ الأخلاقية الإسلامية عامةً وميراث القواعد الفقهية في مذهب الشيعة الإثنا عشرية.

وقد خالف كثير من المفكرين من علماء إيران غير الذين ذكرناهم، وطرحوا تصورًا آخر لنظام الحكم، منهم آية الله الصدر. وتتلخص نظريته بأن

(١) تييري كوفل: إيران الثورة الخفية، ص١٣٨ وما بعدها، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٨م.

الجمهورية الإسلامية التي تتحقق فيها السيادة الشعبية مع المرجعية الدينية، وتكون مقيدة بالدستور، وتكون جميع مؤسساتها قائمة: إما على أساس نص شرعي، أو باختيار شعبي، أو بالاثنين معًا.

ونظرية ثانية قال بها آية الله منتظري، تتلخص بأن الحكومة الدينية الديمقراطية يجب أن يتوافر فيها ما يلي:

- تحويل صلاحية الولي الفقيه من تدخل إلى إشراف.
- تحديد فترة زمنية محددة لمنصب الولي الفقيه.
- حصر الإشراف للولي الفقيه في المجالات الفقهية والشرعية.
- إمكانية انتخاب الولي الفقيه بطريقة مباشرة، (أي عن طريق الشعب).

كما يذهب عبدالكريم سروش وكان سروش قد درس الكيمياء والعلوم الدينية الشيعية والفلسفة على أيدي العديد من كبار علماء الدين في إيران، وأكمل دراسة الدكتوراه في الكيمياء في لندن، وبعد ذلك عينه الخميني شخصيًّا في المجلس الأعلى للثورة الثقافية الإسلامية، ويفرق سروش بشكل قاطع بين الأصول الإسلامية، كما بينها القرآن وتفسيرات البشر لها، وبينما يرى أنه لا يمكن مراجعة الأولى لأنها منزلة من عند الله فإنه يرى أن تفسيرات البشر ليست مقدسة البتة، مما جلب عليه عداء رجال الدين الشيعة من اليمين التقليدي، ويرى أنه لا يوجد تعارض بين الإسلام والديمقراطية، ويتبنى نظريات سروش بحماس الطلاب ومثقفين متدينين وقطاعات كبيرة من التكنوقراطيين. وآقا جري إلى وجوب إعطاء الشعب حق اختيار السلطة العليا في الحكم، سواء كانت للولي الفقيه أو لغيره من المستحقين في نظر الشعب، ولم يسلموا بالاختيار الإلهي للولي الفقيه المطلق الصلاحية، الذي هو فوق الشعب والقانون. كما يرى أيضًا

آية الله صالحي وآية الله مطهري ورفسنجاني وخاتمي: أن الشعب هو الذي يعطي وكالة للفقيه المتمتع بسلطة الحكم، وهذه الوكالة يمكن إنهائها من مجلس الخبراء في حالة خروج الفقيه عن جادة الصواب[١]، ولكن تخلت الثورة عن جميع المبادئ التي جاءت بها وثيقة في الدستور الإيراني والأنظمة والقوانين الأخرى، ليس لها حظ في الواقع التطبيقي في المجتمع الإيراني، حيث يشهد آية الله البرقعي بأن هذه النظم هي في واد وتصرفات السلطة العملية في وادي آخر متمثل في اعتقال مخالفيها ودخول حرمة البيوت والاعتقال التعسفي وترك المعتقل دون تحقيق، استمر كما هو الحال في عهد الشاه، وقال: إنه كتب إلى الخميني بضرورة إزالة هذه المظالم، التي لا تتوافق ومبادئ الثورة، ولكن الخميني لم يرد عليه[٢]. ويقول: ان رجال الثورة انكبوا حول تطبيق التشيع المغالي، وتصديقهم لما في الأخبار غير الصحيحة، وتعيينهم لرجال غير أهل لذلك في القضاء والأمن لا علم لهم[٣]. وتضيف الكاتبة فاطمة الصمادي في كتابها (التيارات السياسية في إيران) وجود الحركة الخضراء المتمثلة بآراء الكاتب الصحفي المعارض أكبر كنجي، التي يتغلب على توجهاتها الإصلاح الاجتماعي السلمي، ذكرت منهم: كروبي وموسوي الذين يتسألون أين صوتي في الانتخابات[٤].

---

(١) سلطان محمد النعيمي: المصدر السابق: ص ١٢٠ وما بعدها.

(٢) الأستاذ سعيد برزين ترجمة علاء الرضائي (دراسات عالمية التيارات السياسية في إيران) (١٩٨١-١٩٩٧م) ص٧٣-٧٦، ص٨٧-١٠٩، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

(٣) حسين على هاشم: الحرب المشتركة إيران وإسرائيل حقائق ووثائق، ص٦٥ وما بعدها، الكتاب بمكتبة الملك عبدالعزيز، الرقم ٣٢٧.
ويلفريد بوختا: من يحكم إيران. بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية ص٣١ إلى ص١٠٣، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، أبوظبي، ٢٠٠٣م.
فاطمة الصمادي: التيارات السياسية في إيران، ص١٩٥ وما بعدها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت ٢٠١٢م.

(٤) رياض نجيب الريس: مصاحف وسيوف إيران من الشاهنشاهية إلى الخاتمية، ص١٧٩، وما بعدها، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠م.

صدام المحافظين بالصحافة:

هناك مقولة مشهورة عن أن الصحافة هي السلطة الرابعة، وهى مرآة السلطة تنظر من خلالها إلى أعمالها، ولكن في كثير من الأنظمة تنظر السلطة إلى الصحافة بعين الشك والريب، وذلك ناتج عن دوافع عدة، ومن خلال هذه السطور نبحث العلاقة بين سلطة المحافظين المتشددين والصحافة في النظام الإيراني، ونبدأ بمحاكمة وسجن وزير الداخلية في عهد الرئيس خاتمي عبدالله نوري، وليس هو الأول الذى حكم عليه، بل بسبب أنه كان جزءًا من النظام، ويشغل منصب وزير الداخلية ورئيس بلدية طهران في العهد الإصلاحي، ومن المشهورين في الأوساط الدينية الإيرانية، ولذلك ظهر في السطح وقضيته كانت مشهورة بشهرته، أما غيره من الصحفيين لم يعرف حتى الآن مصيرهم، وبمجرد أن تم إلقاء القبض عليه من قبل مجموعة من الرجال المسلحين داهمت منزله، وتم اقتياده إلى سجن (إيفين)، ثم عزله من كل الألقاب الدينية، وحكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات بسبب مقال تم نشره في جريدة خرداد، التي كان هو ينشرها، وهو تلميحه بتحدي ولاية الفقيه، وعند إصراره على أنه لا يوجد شخص فوق القانون، حتى لو كان المرشد الأعلى نفسه، وبسبب هذا المقال صمم المحافظون المتشددون على الوقوف في وجه هذه الأفكار، وقطع الطريق أمامها بالسجن والقمع والاغتيالات في أحيان كثيرة، ومصادرة الصحف حتى يخلو لهم الجو والفوز بالانتخابات البرلمانية، وما يعنيه البرلمان بالنسبة لهم من تحجيم للمد الإصلاحي، وفى ذلك ما أصدرته محكمة المطبوعات من حكم بحق صحفي آخر وهو قريب من الرئيس خاتمي، وهو (ماشا الله شمس الواعظين) رئيس جريدة (نشاط) لنشره أفكارًا شبيهة بأفكار عبدالله نوري، وحكمت عليه المحكمة بالسجن لمدة ثلاث سنوات بتهمة الإساءة للإسلام، وهذه الأحكام تعد في رأي كثير من المحللين بمثابة ضربة قاضية للإصلاحيين، وفي الوقت نفسه

اعتبر الحكم استهدافًا للصحف والصحفيين، وقال رئيس المحكمة الدينية في هذا الموضوع: إن أي كاتب مقال يسيء إلى الإمام الخميني يتحمل المسؤولية عن أفعاله. ودافع خامنئي عن محاكمة رجال الدين، واعتبر أن أحكامها قانونية، وأن وجودها ضروري، وقال: إن أي شخص ينحرف عن الخط العام للمسلمين، وخط الإمام الخميني، لا يتمتع بالحماية، ولكن هذه الصحف والصحفيين الذين تم الحكم عليهم هم ضحية آرائهم، وهم كغيرهم من الصحفيين الذين يعملون بمبدأ حرية التعبير، وكشف الحقائق للرأي العام، ومن هذا وقعت صحيفة خرداد وناشرها عبدالله نوري الذى كشف عن ضلوع وزارة الاستخبارات عن ضلوعها في اغتيالات المثقفين، هي الفضيحة التي هزت البلاد، وسببت حرجًا كبيرًا للمحافظين[1]. مما جعل النظام لا يتورع في القمع وكبت الحريات الصحفية والرأي الآخر وقتل المخالفين له، وهذه ردة سياسية في علم السياسة عن الشعارات المطروحة في أول الثورة التي خضع بها الجميع.

المحكمة الخاصة برجال الدين:

نتيجةً لكثرة انتقاد رجال الدين لحكومة الثورة، وتركز الانتقاد على المرشد الأعلى، أُنشئت محكمة خاصة لمحاكمة رجال الدين، لها فروع في عشرة أقاليم، وبلغ عدد العاملين فيها ما يقرب من ٦٠٠٠ منتسب من مختلف التخصصات والاحتياجات، وحصرت النظر في الدعاوى والتهم الموجهة إلى رجال الدين، والمتعلقة خاصة بمخالفاتهم للدولة أو للمرشد الأعلى، أو على خروجهم عن قواعد الشريعة، وقد أعدمت المحكمة أكثر من ٦٠٠ رجل دين، وجردت ٢٠٠٠ آخرين من رتبهم الدينية، ومنعت عليهم القيام بمهامهم الدينية، كما عاقبت ٤٠٠٠ رجل دين آخرين بأحكام أخرى، منها الجلد والغرامة والحبس، ووفقًا

(١) طلال عتريسي: الجمهورية الصعبة إيران في تحولاتها الداخلية وسياستها الإقليمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٦م.

لما جاء عن لجنة الحقوق يقبع أكثر من ٣٠٠٠ فى سجون هذه المحكمة منذ عام ١٩٨٨م، كما أنها حاكمت طلاب المدارس الفنية ومدرسيها والكتاب، وآخرين من الذين تحدوا السلطة الاحتكارية لرجال الدين، وكما أنها صادرت الكتابات المعارضة من رجال الدين، وقد حظرت المئات من الكتب، من بينها كتب لمؤلفين من أعلام، كانوا مؤيدين للنظام السابق، مثل منتظري وأذري القمي وصالحي نجف آبادي، وأغلقت عددًا من المدارس في قم، التي أقيمت بأموال التبرعات، وأيضًا أغلقت الحسابات المصرفية المتعلقة بآية الله العظمى، ومن الجدير بالذكر أن أحكامها نهائية غير قابلة للاستئناف.

خلاصة لتحديد مفاهيم الأحزاب والتيارات السياسية :

من واقع الممارسات السياسية المتعلقة بالحكم في إيران، وحسب ما وردنا من تصنيفات لتلك التيارات نخلص للنتائج التالية:

١- في بداية الثورة وعهد الخميني اتسمت تلك الأحزاب والتيارات في أغلبها إلى تبعية فكر الخميني، لما يمثله من كاريزما، عبَّر عنها بفكرة ولاية الفقيه. أما المخالفون في تلك الحقبة فكان صوتهم ضعيفًا، وعلى استحياء يطرحون فكرة وكالة الفقيه عن الإمام الغائب، حيث إن الوكالة شرعًا موقوتة بزمن بخلاف الولاية، أو يطرحون فكرة تقيد ولاية الفقيه، وعدم إطلاق إرادته.

٢- تعززت قبضة رجال الثورة بالتيار الأصولي المحافظ، الذي يمثل أحزابًا، مثل حزب الجمهورية الإسلامية، ومجتمع مدرسي حوزة قم العلمية، وجمعية مؤثري الثورة الإسلامية، وتجمع المعمرين، وجميعهم يؤمنون بفكرة ولاية الفقيه، والتشكك بنوايا الغرب ومؤامراته، وألا تدخل الدولة في الاقتصاد، ويعتمدون الدين قاعدة سياسية.

٣- كان دور المعارضين لولاية الفقيه ضعيفًا، وإن ادعى بالإصلاح، حيث فشل من الناحية الواقعية في إصلاحاته الفكرية والعملية، بسبب طغيان التيار الأصولي، فما أن ينجح هذا التيار في الانتخابات، ويلقى التشجيع من قبل أفراد الشعب، يتم اكتساحه عمليًّا، كما رأينا في خروج محمد خاتمي من سلطة الحكم المباشر.

٤- من المشاهد كثرة ظهور العديد من الأحزاب أو التيارات السياسية ثم اختفاؤها، وما نتيجة ذلك إلا أنها تنشأ بمناسبة الانتخابات، وعندما تنتهي تلك الانتخابات ينتهي وجودها، وأن تلك التيارات أو الأحزاب تنشأ باسم شخص معين، حيث تنتهي بنهاية، أو أن ظهورها مرتبط بظاهرة اقتصادية مؤقتة، وعمومًا إن هناك ضعفًا قانونيًّا لعدم وجود قانون في إيران، ينظم أمور الأحزاب وإنشائها، وربما كانت تلك التيارات تبنى على تجمعات عنصرية قبائلية أو إقليمية خاصة، وأن الفكر الديني يعد تكوين الأحزاب ظاهرة غربية مستوردة.

٥- إن قطاعًا كبيرًا من الشعب الإيراني لا يستطيع إيصال صوته في الحكم، وذلك بسبب الإجراءات الشكلية والقانونية التي تتخذ عند إجراء الانتخابات، وإن كثيرًا من أعضاء المجالس يأتون عن طريق الاختيار الشخصي، كما أوضحنا سابقًا، ولهذا فإن أصوات الكثير من الطلبة وطبقة العمال والفلاحين والتجار لا تستطيع النفاذ إلى المؤسسة الدينية المبنية على نظرات مذهبية ضيقة، فهامش الحرية والديمقراطية ضيق جدًّا محكومًا من قبل الطبقة الدينية المذهبية الحاكمة. والخلاصة: إن المؤسسة الدينية الموصوفة بالمحافظين أو المتشددين أو المغالين، التي تتخذ من مذهب التشيع الإثنا عشري مسلكًا، هي التي تحكم إيران في الوقت الحاضر في جميع مفاصل

الدولة النظرية والعملية[1]، ولهذا السبب يرى الباحث الأمريكي راي تاكه أن الثورة الإيرانية دولة مختطفة من قبل علماء الدين الأصوليين، وأنها عاشت هذه المدة الطويلة بسبب تصريحاتها النارية ضد أمريكا وإسرائيل، وان أمريكا قد ارتكبت خطأً سياسيًّا، وذلك بمجاراة إيران بالردود نفسها، وتوعدها كذبًا باستخدام القوة، مما تسبب في حشد القوة الداخلية في إيران ضد أمريكا وإسرائيل، في حين أن الحقيقة ترشح بعدم تنفيذ أمريكا لوعودها ضد إيران، ويرى الكاتب أن إيران لو تركت دون مناكفات وتصعيد الرد عليها لسقط نظامها وفقدت التأييد الشعبي الداخلي، كما يرى الكاتب أن حكام إيران الأصوليين يرون أن لا محالة في صدامهم مع أمريكا، حتى وإن استجابت إيران لمطالب أمريكا المتعلقة بالمشروع الإيراني النووي، حيث إنها ستستمر في اختراع أزمات اخري[2].

كما يرى الكاتب أن النظام الدستوري الإيراني يمكن الولي الفقيه من السيطرة على جميع المجالس والهيئات الدستورية، بطريقة مخالفة للنظام الديمقراطي، وأن هذا هو سر احتفاظ الجناح المحافظ المتشدد بالحكم، وفشل الجناح الإصلاحي، على الرغم من تمتعه بتأييد شعبي كبير، فدائمًا ما يحول الولي الفقيه بين الإصلاحيين وتحقيق منهجهم الأقرب نسبيًّا إلى الديمقراطية، ويرى المؤلف أن الحرب على الإرهاب منحت إيران دورًا إقليميًّا لا يستهان به، وهناك دراسة صدرت مؤخرًا عن المعهد الملكي البريطاني للدراسات الدولية: أن حرب أمريكا على الإرهاب أتت بالمنفعة الكبيرة على تقوية دور إيران.

---

(١) د. ضاري سرحان الحمداني: سياسة إيران تجاه دول الجوار، ص١٧، وما بعدها، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٢م.

(٢) راي تاكيه: إيران الخفية الشطرنج السياسي السري بجمهورية ولاية الفقيه، عرض وتعليق: مجدي كامل، ص٢٢، وما بعدها، دار الكتاب العربي، دمشق، القاهرة، ٢٠٠٧ م.

الاغتيالات السياسية في عهد الثورة الإسلامية:

تعرض رجال الثورة الإسلامية في إيران من الوهلة الأولى إلى الاغتيال السياسي من قبل من خالفهم الرأي من شتى الشرائح والدوافع. وقد ساعد على تلك الأحداث ضعف الأجهزة الأمنية في أول الثورة وعدم اكتساب الخبرة، لتحصنهم من أعدائهم. وهنالك ظاهرة مخالفة، وهي ظهور الاغتيالات السياسية ضد معارضي الثورة الإسلامية، خاصة من خارج إيران، ونذكر تفاصيل كلتا الظاهرتين.

اغتيالات رجال الثورة:

لقد تمت جملة من الاغتيالات السياسية ضد رجال الثورة من كلا الجناحين: المحافظ المتشدد، والجناح الإصلاحي، ونوجز أدناه أسماء من قتلوا:

١- اغتيال رئيس أركان الجيش قرني.
٢- اغتيال آية الله مطهري رئيس المجلس الثوري، وقد كان مطهري من رموز الثورة، رافق الإمام الخميني، وكان شريكًا لآية الله منتظري في مسيرته الطويلة، وشارك في أحداث عام ١٩٦٣م التي على إثرها سجن الخميني، وطرد من البلاد، وألف آية الله مطهري العديد من المؤلفات الاجتماعية والفلسفية، بالإضافة إلى كتابة عن حافظ الشيرازي، وكان من المؤسسين للنظام الجمهوري الإسلامي في إيران.
٣- اغتيال مهدي عراقي وابنه، وكان عراقي قريبًا لسيد حسن إمامي قاتل عبد الحسن هزير، كما كان عضوًا في منظمه فدائي الإسلام، كما حكم عليه بالإعدام، وخفف إلى السجن المؤبد، وأطلق سراحه سنة ١٩٧٦م، وعاد من بعدها ليمارس نشاطه.
٤- اغتيال آية الله قاضي طبطبائي.
٥- اغتيال د. مفتح كان أحد المقربين من الإمام الخميني.

٦- محاولة اغتيال رفسنجاني، عضو مجلس الثورة، ورئيس مجلس الشورى، ورئيس الجمهورية، ولكنه نجا من المحاولة، وأصيبت يده اليمني إصابات بالغة.

٧- التهديد باغتيال شاهبور بختيار.

٨- اغتيال مولوي فيضي محمد حسين بر.

٩- اغتيال علي مازندراني مدير هيئة التعمير في مؤسسة الشهيد، وذلك بطعنة بسكين حاد.

١٠- محاولة اغتيال حجة الإسلام سيد علي خامنئي، أي رئيس الجمهورية ومرشد الثورة قد بات بالفشل.

١١- اغتيال آية الله بهشتي وعدد من الوزراء.

١٢- اغتيال د. حسن آية النائب في مجلس الشورى، وكان آية مؤرخًا له دراية واسعة برجال السياسة في إيران، وتم انتخابه نائبًا عن دائرة نجف آباد وعضوًا بمجلس الخبراء، ثم انتخب نائبًا عن طهران في مجلس الشورى.

١٣- اغتيال محمد علي رجائي رئيس الوزراء، وشكل مع المهندس بازاركن حركة الحرية، وتقلد منصب وزير التربية، ثم تولى رئاسة الوزارة، ومحمد جواد بهنر كان من تلاميذ الخميني، حصل على لسان كلية الإلهيات، ونال الدكتوراه، ثم تولى إدارة التخطيط في التربية والتعليم، وألف مؤلفات عدة، مع د. بهشتي، وكان من أعضاء مجلس الثورة، ومن مؤسسي الحزب الجمهوري.

١٤- اغتيال آية الله قدوسي المدعي العام.

١٥- اغتيال آية الله مدني إمام الجمعة في تبريز، كان من رجال الدين، ومن مؤسسي الحوزة العلمية كمالية، وتم اختياره بمجلس الخبراء عن همدان.

١٦- اغتيال حجة الإسلام سيد عبدالكريم هاشمي نزاد، كان نائبًا في مجلس الخبراء، وسكرتير الحزب الجمهوري الإسلامي في خرسان، له عدد من المؤلفات، منها: (الرد على مشكلات الشباب)، و(أصول العقائد الخمسة).

١٧- اغتيالات عشوائية في المدن الأخرى، واتهمت جماعة الفرقان ومنظمة مجاهدي الشعب بتنفيذ هذه الاغتيالات.

١٨- وفى العام الدامي سقطت طائرة كانت تقل أربعة من قادة الجيش: هم رئيس الأركان فلاحي، والعقيد نامجو وزير الدفاع، والعقيد نم كورى قائد القوات الجوية، ويوسف كلاهدوز نائب رئيس الحرس الثوري.

١٩- اغتيال آية الله دستغيب عندما كان في طريقة إلى المسجد.

٢٠- اغتيال حجة الإسلام بخرديان مدير مؤسسة الشهيد في مرداد.

٢١- اغتيال عبد الحسين مبشر مدير مؤسسة الشهيد في خرم آباد.

٢٢- تم اغتيال آية الله صدوقي في عام ١٩٨٢م، وآية الله أشرف أصفهاني.

٢٣- اغتيال اللواء أويس في باريس، وكان قائد القوات البرية في عهد الشاه.

الاغتيالات التي تمت ضد معارضي الثورة:

إن جهاز الأمن والحرس الثوري اضطرا إلى حماية رجال النظام الإسلامي، بعد أن تعرضوا إلى موجة من الاغتيالات بدأ بمد يده إلى خارج البلاد، لتنفيذ اغتيالات المعارضين للنظام، ونذكر منهم:

١- د. شهبور بختيار رئيس وزراء إيران الأسبق، وهو آخر رئيس وزراء في عهد محمد رضا شاه، وكان من أسرة باختيارية، تلقى تعليمه في باريس، ونال درجة الدكتوراه، وكان أبوه قتل على يد رضا شاه بتهمة الخيانة، وكان شاهبور قد شارك في الحرب العالمية الثانية، بوصفه متطوعًا في الجيش الفرنسي، ثم في المقاومة الوطنية، ثم التحق بحزب إيران،

وكان هذا الحزب يضم الحقوقيين وأساتذة الجامعات، وانتخب عضوًا في مجلس النواب، وقتل معه سروش في باريس.

٢- القائد العسكري أويس وأخوه قتلا في باريس.

٣- شهريار شفيق قتل في باريس.

٤- د. قاسملو قتل في النمسا.

٥- د. كاظم رجوي قتل في جنيف.

٦- د. سيروس إلهي قتل في باريس.

٧- فريدون فرخ زاد قتل في ألمانيا.

٨- بيجين فاضلي قتل في لندن.

٩- علي توكلي وابنه نادر قتلا في لندن.

١٠- العقيد هادي عزيز مرادي قتل في تركيا.

١١- العقيد أحمد حامد قتل في تركيا.

١٢- علي طبطبائي قتل في أمريكا.

١٣- العقيد طيار أكبر محمدي قتل في هامبورج.

١٤- العقيد طيار أحمد طالبي قتل في جنيف.

١٥- العقيد باي أحمد قتل في دولة الإمارات العربية.

١٦- د. صادق شر فكندي واثنان من رفاقه قتلوا في برلين[1].

---

(١) د. أحمد عبدالقادر الشاذلي: الاغتيالات السياسية في إيران، ص١٢، وما بعدها، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٧م.

خلاصة المراحل التي مرت بها الثورة الإيرانية:

مرت الثورة الإيرانية سنة ١٩٧٩م بمراحل عدة، كانت أهمها تتمثل في:

١- بدأت بمظاهرات خاصة بعد وصول الخميني من باريس، وكانت ترفع شعار: لا شرقية، ولا غربية. وشعارات أخرى، منها ما تدل على أنها إسلامية ومعادية لأمريكا.

٢- أقدم الثوار الطلبة بتاريخ ٤ نوفمبر ١٩٧٩م باقتحام السفارة الأمريكية، وحجزوا إحدى وخمسين رهينة داخلها، مطالبين أمريكا بتسليم الشاه، ثم طالبوا برفع الحظر على مبالغ مالية محجوزة لدى أمريكا لصالح إيران. وقد دام الحجز ٤٤٤ يومًا[١].

٣- أقدم الأمريكيون في ٢٤ إبريل ١٩٨٠م بعمل إنزال جوي بقصد تحرير رهائن السفارة، ولكن الإنزال قد فشل بسبب ظروف جوية، وتصادم الهيلوكوبترات المنزلة بفريق الإنقاذ.

٤- اندلعت الحرب العراقية الإيرانية سنة ١٩٨٠م، واتهم الإيرانيون أمريكا بإشعالها لأسقاط الثورة.

٥- في ١٩ يناير، وفي عهد كارتر توسطت الجزائر بتحرير الرهائن، ودفعت أمريكا لإيران أموالها المحجوزة والبالغة ٨ مليار دولار تقريبًا.

٦- وفي عهد بيل كلينتون ورفسنجاني بدأ الطرفان يفكران بالاقتراب، وتخفيض سياسة العداء المعلنة بينهما، واكتفت أمريكا بما سمته سياسة الاحتواء المزدوج لكل من العراق وإيران وليبيا، وفرض عقوبات حظر اقتصادي ودولي عليها، وبسبب سياستها المتعلقة بالأنشطة النووية.

---

(١) ما يلز كوبلا ند: حياة ما يلز كوبلا ند، ص٣٦٣، ترجمة صادق عبد علي الركابي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٧م.

٧- وفي الفترة الثانية لحكم بيل كلينتون اعتذرت أمريكا في عهد محمد خاتمي بتدخلها بإسقاط محمد مصدق سنة ١٩٥٣م، وحضر الطرفان في مؤتمر حوار الحضارات، وقامت أمريكا برفع حظر جزئي على التجارة مع إيران.

٨- وفي سنة ٢٠٠١م وبعد الاعتداءات في ١١ سبتمبر على أمريكا، بدأت أمريكا بالانتقام من حركة طالبان والقاعدة، واتهامها بأنها هي المتسببة بتلك الاعتداءات، فوجدت إيران فرصتها للإعراب لأمريكا عن قدرتها في المساعدة ضد طالبان من الأفغان، ولكن جورج بوش سنة ٢٠٠٢م استمر في سياسة وضع إيران في محور الشر، ورغبة أمريكا بإزالة النظام الإيراني، ولكن إيران ساعدت أمريكا ضد الأفغان، ودفعت شيعة الهذارة من الأفغان لمساعدات أمريكا، ولكن بوش اعتبر أن أي حوار مع إيران يعد غير مفيد، بل هو ضار[1].

٩- ومنذ سنة ٢٠٠٢م إلى ٢٠٠٨م اتسمت العلاقات بالتوتر وحرص أمريكا على الحظر الاقتصادي، وتتبع أنشطة إيران النووية، ومقاطعة كل من يساعد إيران على تلك الأنشطة، وحث أوروبا على التضييق على إيران مع أن أمريكا بعد احتلالها للعراق وحل الجيش العراقي قامت بتسليم مقدرات العراق إلى إيران، وذلك بالشهادة الواردة بمذكرات بريمر والسفير الأمريكي ببغداد (زلماي خليل زاده)، وبتصريح واضح من الأمير خالد الفيصل رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

١٠- وبعد مجيء الرئيس أوباما وتوجهه إلى الشعب الإيراني بخطاب مصالحة، فهمت إيران ببدء تغير في السياسة الأمريكية، وفي الوقت نفسه كانت علاقة إيران مع أوروبا هي الأخرى تتسم بالتوتر منذ الثورة،

(١) برنار أوركاد: جغرافية إيران السياسية، ص٣٤٣، جروس برس ناشرون، لبنان، طرابلس، ٢٠١٢م.

حيث كانت الخلافات حول حقوق الإنسان، وقيام إيران باغتيال بعض الشخصيات الإيرانية في أوروبا، ومع ذلك فإن بعض الدول الأوروبية كانت ترغب كالاتحاد السوفيتي أيضًا بفتح حوار والتفاهم مع إيران، ليس فقط ما تعلق بأنشطتها النووية، وانما بكل نقاط الخلاف بينهما، وقد زار أحمدي نجاد أوروبا في هذه الفترة راغبًا في فتح الحوار معها. إن أهم علاقات إيران كانت مع ألمانيا في المسائل المتعلقة بالتكنولوجيا والمعدات والأجهزة، وأما فرنسا فأكثرها كانت متعلقة بالثقافة واللغة والتنقيب عن الآثار، ولكن لا تستطيع أوروبا مخالفة أمريكا في علاقاتها مع إيران. وعادة ما تكون السياسة البريطانية هي المتهمة عند الإيرانيين بفشل مشروعاتهم وإصلاحاتهم الداخلية، وفي سنة ٢٠٠٨م في عهد أوباما طلبت أمريكا من إيران فتح قنصلية لها بطهران، ولكنها جوبهت بالرفض.

١١- منذ سنة ١٩٧١م كانت إيران قد أقامت علاقات دبلوماسية مع الصين والهند، وبعد الثورة ومقاطعة أمريكا وأوروبا لها، اتجهت إيران نحو الصين لإقامة علاقات تجارية وبيعها النفط، خاصة والذي يمثل ٤٥ بالمائة من مبيعاتها للنفط للصين، ساعد على نمو تلك العلاقات وجود بعض البوذيين في إيران، كما أن مسيحي إيران هم غالبا من أصول صينية يعزز ذلك أيضًا ما يسمى بطريق الحرير: الطريق التجاري الذي يربط الامبراطوريتين القديمتين بروابط تجارية، وفي سنة ١٩٨٥م زار الرئيس رفسنجاني الصين، وعقد اتفاقية كان أهم ما فيها نقل تكنولوجيا صناعة الصواريخ البالستية إلى إيران، كما اشترت إيران أنواعًا من الأسلحة والبواخر الصينية، وتولت الصين تطوير بعض حقول النفط والغاز، حيث حلت محل توتال الفرنسية، وتم تبادل الزيارات بين خاتمي والرئيس الصيني وتطوير العلاقات بينهما.

١٢- وفي سنة ٢٠٠٣م زار الرئيس خاتمي الهند معززًا للعلاقات بينهما، التي تلتقي في معاداة باكستان وسياستها في كشمير، وكذلك تلتقي مع سياستها ضد طالبان في أفغانستان، ولهذا أصبحت الهند مستوردًا مهمًّا للنفط الإيراني، ومدت إيران الهند بخط للغاز عبر باكستان.

١٣- ووجدت إيران في أفريقيا أرضًا خصبة ليس فيها موانع أو معوقات، لتمدد سياستها، فبدأت بأفريقيا الغربية، وخاصة في السنغال، واستخدمت التجار الشيعة اللبنانيين في داكار سُلمًا لأغراضها، وركزت الكثير من شركاتها في هذا البلد، لتنطلق منها إلى بقية أفريقيا، وفي عهد عبدو ضيوف وما بين ١٩٨٤م و١٩٨٩م قطعت العلاقات بينهما، بسبب توجهات إيران المذهبية المخالفة لما عليه جمهور السنة في السنغال، وقد طورت إيران مصنعًا لسيارات بيجو في نيجيريا في سان لويس، ومدت علاقاتها بجنوب أفريقيا، حيث تقوم إيران بتزويدها بأربعين بالمائة من حاجتها النفطية، كما كانت تأمل في الحصول على معلومات تخص برنامج البلاد النووي، الذي توقف بعد حكم مانديلا[1].

١٤- حرصت إيران على مد علاقاتها بدول أمريكا اللاتينية، خاصة المعادية لأمريكا: كفنزويلا وكوبا، وقد خدمتا إيران في المحافل والتصويت الدولي، وقد اشترت إيران بعض اليورانيوم المخصب (٢٠٪ من الأرجنتين) لمفاعلها النووي التجريبي في الجامعة، وبعلم من أمريكا، ولكن الهجوم على المركز اليهودي في الأرجنتين الذي اتهمت به إيران قضى على ذلك التقارب.

١٥- يكشف الكاتب شموئيل سيجف عن الصراع الذي حصل في إيران بعد الثورة الخمينية بين جماعة آية الله منتظري وبين جماعة رفسنجاني،

(١) برنار أوركاد: جغرافية إيران السياسية، ص٣٤٣ وما بعدها، جروس برس ناشرون، لبنان، طرابلس، ٢٠١٢م.

وهم هادي ومهدي هاشمي المسؤولان عن تصدير الثورة، قد أبلغ في لبنان صاحب صحيفة الشارع الشيعية (حسن صبرا) أسرار رحلة روبرت ماكفارلين السرية إلى طهران، المتعلقة بإطلاق سراح الرهائن الأمريكان في بيروت عند حزب الله، بغرض إحباط محاولة رفسنجاني والتقرب من أمريكا بهذا الفعل، كما كشف محاولة العميل السوري إياد محمود، الذي قام بإطلاق سراح الرهينة الأمريكية (ديفيد دودج)، وقد كشف المؤلف في كتابه المثلث الإيراني تفاصيل الدور الإسرائيلي، واستخدام تحرير الرهائن الأمريكان، ومقايضتهم بالسلاح، بهدف إضعاف العرب عمومًا والعراق خصوصًا في وقتها، وقد تكشف أهداف السياسة الإسرائيلية والأمريكية طويلة المدى مع إيران، لغرض إعدادها في المستقبل، لضرب القوى العربية خاصة دول الخليج العربي، ومن عاهدهم ضد إيران[1].

مدى نجاح إيران في سياستها الثورية:

بعد استعراضنا لما مضى من تاريخ إيران وعلاقتها بالدول الأخرى، وإيضاح مشروعها السياسي، من الحق أن نطرح السؤال التالي: هل نجحت إيران في مشروعها السياسي؟

١- من قراءة الواقع، فإن إيران تستطيع أن ترفض أي فكرة أو مشروع لأي دولة أخرى، وخاصةً للدول المخالفة لها، ولكن هذه القوة في الرفض، هل في صالح إيران أم تساهم دائمًا في عزلتها.

٢- إن إيران بذلت الكثير من الأموال على دول وجماعات وأحزاب لاستمالتها ومجاراتها في مشروعها السياسي، فهل انتجت هذه

(١) شموئيل سيجف: المثلث الإيراني، ص٢٨٤ ج٢، ترجمة دار الجليل، عمان، ١٩٩٠م.

السياسة ما هو مفيد لإيران، أم أدت إلى بعثرة المال الإيراني، وتجويع شعبها في الداخل، وزيادة تذمره بسبب تدني أحوال المعيشة، وانتشار البطالة، وارتفاع نسبة التضخم، التي تلقي بعبئها على الفرد الإيراني، وخاصة الطبقات الضعيفة وهي الأكثرية، والتي لا يمكن أن تصبر على ذلك مدةً طويلة.

٣- إن رأس الحربة في مشروع إيران هو التوسع ونشر مذهب التشيع الإثنا عشري عن طريق التدخل الخارجي، سواءً عن طريق السلم أو الحرب، كما هو حاصلٌ في العراق والشام ولبنان واليمن.

٤- فهل هذه السياسة ستؤدي إلى نجاح إيران، وقلب الناس بالقوة إلى اعتناق عقيدهم؟ وهل استخدام القوة لتغيير عقيدة الخصم يعد من النجاح؟ إن التاريخ يجيب على ذلك بالفشل، خاصة في المنطقة العربية، فقد استعمل الفاطميون الشيعة الإسماعيلية القوة ما يقرب من ٢٠٠ سنة في حكم المصريين، فهل تحول المصريون واقتنعوا بالتشيع. وفي القرن الرابع الهجري استخدم البويهيون الإيرانيون القوة لإخضاع السنة العراقيين لاعتناق التشيع، فهل نجحوا بذلك؟ كما أن أهل الشام سبق أن تعرضوا في القرن السادس والسابع الهجري لإخضاعهم بالقوة للتشيع، فهل خضعت المنطقة لذلك؟، أم أن قد تنجح في صيد بعض الفئات أو المذاهب الشاذة عن الإسلام، فهل هذا يعد من النجاح؟

٥- يستخدم الإيرانيون لمشروعهم السياسي الاندفاع القومي الفارسي، المستمد ليس من التاريخ الإسلامي الذي يناصبونه العداء، سواء عهد الراشدين أو الأمويين أو العباسيين، فهم يتسترون بالإسلام، ويتسترون بمذهب أهل البيت، الذين يدعون أنهم أئمتهم وشيعتهم، ويتخذون المناسبات المذهبية كعزاء الحسين وما إليها وسيلةً لنشر

مذهبهم، كما يشجعون علماءهم من أصحاب العمائم، الذين يقودون التجمعات والعزاء والمحاضرات، مطلقين الأفكار الواردة في كتب الشيعة من معجزات وخرافات، يضللون فيها العوام والجهلة، يسوقونهم نحو ما يريدون، ودفع الأخماس المالية، فهل هذه السياسة تصلح لنجاح مشروع إيران السياسي؟ الحقيقة أنها تنجح في تحقيق الاضطرابات، وإشعال الفتن، والخلافات في المجتمع العربي والإسلامي، وإشغال الناس في صراعات مذهبية لا فائدة منها، وتحقيق الأغراض الخفية لأعداء أمة العرب والإسلام، وهذا ما يحصل اليوم من قسوة محاربة الإيرانيين وميليشياتهم في الشام، بشكل يخرج عن مبادئ الرحمة الدينية والإنسانية والإسلامية، وهو ما يحصل اليوم في حصار أهل حلب واستعداء الروس للمساعدة في هذا المشروع السيئ، وهل تتعظ إيران بما فعله الصفويون والفاطميون والمغول؟ وماذا كانت نهايتهم في هذه المنطقة؟ سيفرح بعض الإيرانيين وأكثر أعداء أمتنا لهذا النصر المؤقت، ولكن عواقبه التاريخية ستكون مؤلمةً حقًّا. على هذا، فإن الأمر مرتبط بتحرر عقلية الأفراد وتعليمهم فعلًا العلم الصحيح، إن اليوم الذي يصل فيه الفرد العربي أو المسلم إلى النضج الفكري، حتى وإن كان أصله شيعيًّا سيرفض مشروع إيران السياسي، القائم على الطائفية المذهبية ومحاربة السُّنة، لأن في ذلك إضعافًا لأمة الإسلام، وخدمةً للمتربصين من أعدائها، فهل نجحت إيران في هذا المسعى؟ إن رفع إيران مشروعها ومبادئها في مكة أيام الحج، وما تسببه من مشكلات للمسلمين نموذجًا مصغرًا لما عليه مشروعها السياسي ورفضه من أمة الإسلام، فهل يدرك رجال إيران وساستها هذه الحقيقة؟[1].

(١) برنار أوركاد: جغرافية إيران السياسية، ص٣٨٣ وما بعدها، جروس برس ناشرون، لبنان، طرابلس، ٢٠١٢م.

لقد حولت إيران كثيرًا من الأقليات الشيعية في البلاد الإسلامية، أو كونت مجموعات مذهبية تقاتل باسم المذهب، وتوجه عداءها ضد السُّنة، فتحول حزب الله في لبنان إلى مجموعة إرهابية، وكذلك أكثر من خمسين مجموعة في العراق إلى مجموعات سميت بالحشد الشعبي، ترفع الشعارات الطائفية، وتسمم العلاقات في المجتمع الإسلامي بما يضر إيران أولًا وبالبلاد الأخرى، فهل هذا يعد من النجاح السياسي؟ لا شك أنه فشل ذريع، ما زال مرفوضًا من مجموع الأمة الإسلامية، فضلًا عن كثير من عقلاء الشيعة وعلمائهم.

٦- هل مشروع إيران النووي ونجاحها بتخصيب اليورانيوم، وادعاؤها باستخدام الذرة للأغراض السلمية، ومحاولة إيران إقناع القوى الدولية بهذا المشروع، هل يعد ذلك نجاحًا عمليًّا؟ يعتمد هذا على مدى نجاح هذا المشروع بعد انتهائه واستخدامه لصالح إيران والمنطقة عمومًا، أم سيؤدي إلى كوارث لإيران وجيرانها على الخليج العربي، حيث تتخوف تلك الدول من انتشار المخصبات النووية وإضرارها بالبيئة، وإلى أي مدى يمكن الاعتماد على التكنولوجيات الروسية خاصة بعد كارثة شير نوبل، ثم هل صناعة الصواريخ البالستية يعد نجاحًا لإيران؟ الجواب يتعلق بحسن استخدامها، ومن المؤسف أن التقارير تشير إلى أن إيران قد أمدت الحوثيين وعبدالله صالح بتلك الصواريخ، التي أطلقت على المملكة العربية السعودية مرات عدة، ولكن الدفاعات السعودية تقوم بصدها قبل وصولها إلى أهدافها، كما تقوم بضرب منصاتها، فهل هذا عمل يفتخر به أم أنه يعزز فشل العلاقات مع إيران. لقد فشلت إيران في التفاهم مع العالم العربي على الرغم مما تظهره من انتهازية ومراوغة وممارسة التقية، كما

فشلت إيران في تصدير الثورة، وأصبحت المناطق التي صدرت إليها الثورة والتشيع مناطق فاشلة ومضطربة، لم تستفد لا من إيران نفسها، ولا من أي محاولات لانتشالها مما هي فيه، فأصبحت لبنان والشام والعراق واليمن مناطق صراع مستعصية على الحل، يحيطها الفشل من كل جانب، إن إيران تخاف على نظامها، ولذا فإن الحاكمين قد أصيبوا بحساسية كبيرة من الخوف على نظامهم، فهم دائمًا في حالة رفض وتوجس وخيفة، ويستعملون الصراع الخارجي للمحافظة على النظام الداخلي أيضًا، فيستعيدون مواقف التاريخ القديم بأنهم كانوا مظلومين، وفي عداد المحرومين من جهات الاستكبار، ومن هنا لا يمكن لإيران أن تلعب دورًا إقليميًّا مؤثرًا في محيطها الإسلامي، أو العربي على الرغم من تطلعها لذلك.

٧- إن التحدي الذي يواجه إيران اليوم أنها في مفترق الطرق، فإما أن تقدم نفسها كجمهورية إسلامية شيعية غير مضرة بالآخرين، وتعتني بتطوير شعبها في الداخل، على أساس من التسامح ونبذ استخدام القوة، لتحقيق أغراضها السياسية، أو أن تفشل سياستها وخاصة الخارجية في العراق والشام ولبنان واليمن، وعند ذلك ستفقد مصداقيتها أمام شعبها أولًا، وأمام الآخرين، فتنشر الحروب وتوسع دائرة الخلافات في المنطقة، فأي الطريقين ستسلك إيران في المستقبل؟

تصنيف القوى ومراكز الحكم في إيران:

يختلف الدارسون في تحديد مراكز القوة الحاكمة في إيران وتصنيفها، فمنهم من يعتمد تصنيفه حسب النظام والدستور، ومنهم من يعتمد تطبيق الواقع العملي الحاصل في إيران، وقد يمزج بين الأسلوبين، وفيما يلي نستعرض

رأي الكاتب ويلفريد بوختا في كتابه (من يحكم إيران؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية)، فهو يرى أن هذه المراكز تنقسم إلى مراكز رسمية، ومراكز غير رسمية، فالمراكز الرسمية قسمت اتجاهاتها إلى يمين تقليدي ويمين حداثي، وفى مقابل التقليدي الاتجاه اليساري الإسلامي واليساري الحداثي. وفى الجدول المرفق الشكل (٣) ذكر الكاتب تفاصيل التيارات والأشخاص والصحف الناطقة بأسمائهم وتوجهاتهم الفكرية والعملية، فلا حاجة بنا لشرح ذلك تجنبًا للتكرار، ولكن الكاتب أوضح وجود تيارات غير رسمية، لها علاقة بتوجهات الحكم في إيران، ذكر منها: مؤسسات غير رسمية، اعتبرها الكاتب دولة داخل الدولة: منها مؤسسة الشهيد، ومؤسسة المعوقين والمستضعفين، ومؤسسة الإمام الرضا، ومؤسسة الرسالة، ومؤسسة الدعوة الإسلامية، ومؤسسة الفارابي، ومؤسسة الإسكان، ومؤسسة الرفاه، ومؤسسة الخامس عشر من خرداد. وذكر أن ٥٨ بالمئة من ميزانية الدولة تذهب إلى هذه المؤسسات، ويقوم المرشد الأعلى بالإشراف عليها، وتعيين مديريها، ومن أهم هذه المؤسسات وأغناها مؤسسة الإمام الرضا، التي تدير مشهد الرضا، الذى يزوره ما يقارب ٨ ملايين شيعي سنويًّا، وتملك الكثير من الأوقاف والمباني والأراضي الزراعية الواسعة، وتمتلك العديد من الشركات الصناعية والتجارية، التي بلغت ٥٦ شركة، قدرت ممتلكات هذه المؤسسة ما يقرب من ٢٠ مليار دولار، ويتبعها جامعتان، وكثير من المعاهد الدراسية، ويدير هذه المؤسسة حجة الإسلام عباس واعظ طبسي، ويتبع هذه المؤسسة مصرف مالي خاص بها، ولها عدد من شركات النقل، وخطوط جوية خاصة بها، كما ذكر لابن رئيسها ناصر عباس علاقات مع شركات أوربية متخصصة في نقل التقنية النووية، إضافة إلى جهود هذه المؤسسة في تصدير الثورة.

الشكل (٣)

الفصائل الأيديولوجية في جهاز السلطة

الفصائل الأيديولوجية	اليسار الإسلامي	اليمين الحداثي	اليمين التقليدي
الجماعة (الجماعات) الرئيسة	١-٢-٣	٤	٥-٦
زعيم الجماعة	(١) مهدى كروبي (٢) بهزاد نبوي (٣) عباس عيدي وسعيد حجاريان	غلام حسين كرب اسجى	علي أكبر ناطق نوري ومهدوي كنى - حبيب الله عسكر أولادي وأسد الله باداميجيان
الصحف الناطقة باسمها	١- سلام يان ٢عصرما -٣ مشاركت، خرداد، صبح اموز	إيران، إطلاعات، همشهري	رسلت، كيهان، شما، قدس جمهوري إسلامي
قاعدة القوة	المؤسسات الثورية والحرس الثوري الإسلامي واتحاد الطلبة	التكنوقراطيون في البيروقراطية الحكومية	تجار البازار وميليشيات الباسيك ورجال القضاء والمؤسسات الثورية والأقليات في الأجهزة السرية والحرس الثوري
موقفها إزاء مبدأ ولاية الفقيه	تبعية المبدأ للدستور وسيادة الشعب	تبعية المبدأ للدستور وسيادة الشعب	المبدأ أهم من الدستور ومن سيادة الشعب

توجه الجماعة السياسي الأساسي	إسلامي ثوري اجتماعي	إسلامي ليبرالي وتكنوقراطي	إسلامي محافظ
السياسة الداخلية تعددية حزبية	أيدت مؤخرًا التعددية الحزبية	مؤيد	معارضة بشدة
حرية الرأي	مؤيدة	مؤيدة	معارضة
مجتمع مغلق	عارضت ذلك بشدة مؤخرًا	معارضة	مؤيدة
السياسة الاقتصادية التوجه؟	بين الاشتراكية الإسلامية والرأسمالية المقيدة	الرأسمالية الصناعية	الرأسمالية التجارية البازارين ما قبل الصناعية
سيطرة الدولة	مؤيدة	معارضة	معارضة
الدعم الحكومي	مؤيدة	معارضة	مؤيدة
الاستثمارات الغربية	معارضة	مؤيدة	معارضة
السياسة الخارجية مع الولايات المتحدة	أيدت بشدة مؤخرًا	مؤيدة	معارضة
تصدير الثورة	معارضة عمومًا لكن مع بعض الاستثناءات الفردية	معارضة	غير موحدة